ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م

www.ajsp.net

# "الأدوات الارغامية الاقتصادية في السياسة الخارجية الاميركية تجاه روسيا: دراسة في الفعالية والتأثير"

إعداد الباحث:

طارق فخري

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

**الملخص:**

يتناول هذا البحث دراسة مصغرة للأدوات الارغامية الاقتصادية التي اعتمدتها الولايات المتحدة في سياق سياستها الخارجية تجاه روسيا، مع التركيز على مدى فعاليتها وتأثيرها، بخاصة في ظل التحولات الجيوسياسية الكبرى، كما تستعرض الدراسة التحديات التي واجهت فعالية هذه الأدوات، وتشير إلى القدرات الأميركية التقنية والاحتياطية التي ساهمت في دعم استراتيجية الارغام الاميركية المطبقة حيال روسيا، وتتطرق أيضا إلى العوامل التي تساهم في تحقيق الأهداف التي ترمي اليها الأدوات الاقتصادية الإرغامية الاميركية في مواجهة روسيا.

**الكلمات المفتاحية:** استراتيجية القدرة على الارغام، العقوبات الاقتصادية، السياسة الطاقوية، استخدام مخزون الطاقة.

**المقدمة:**

مثّلت الأدوات الاقتصادية محورًا رئيسًا في الاستراتيجية الأميركية الهادفة إلى ممارسة الضغط على روسيا، لا سيما في أعقاب الأزمات الدولية الكبرى، كضمّ شبه جزيرة القرم عام 2014، والتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا عام 2022. وعلى مدى عقود، اعتمدت السياسة الخارجية الأميركية على العقوبات الاقتصادية كأداة مركزية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، بدون الحاجة إلى اللجوء إلى الخيار العسكري المباشر. وتُعدّ العقوبات المفروضة على روسيا من بين أوسع حملات الضغط الاقتصادي في التاريخ المعاصر، اذ شملت آلاف الإجراءات العقابية التي استهدفت قطاعات حيوية، أبرزها: الطاقة، والتمويل، والتكنولوجيا.[1]

وتُمثّل الحالة الروسية اختبارًا عمليًا لمدى فعالية هذه الأدوات الاقتصادية في مواجهة دولة ذات اقتصاد كبير، غني بالموارد الطبيعية، وتحظى بشراكات تجارية قوية مع قوى دولية وازنة كالصين والهند. وفي هذا السياق، برزت أداة "استخدام مخزون الطاقة" كواحدة من أبرز الآليات الاقتصادية التي وظّفتها الاستراتيجية الأميركية في إطار قدرتها على الإرغام. وتشمل هذه الأداة الإدارة الاستراتيجية للمخزونات النفطية، وتسخير موارد الطاقة كوسيلة ضغط على روسيا، من خلال حظر واردات الطاقة الروسية وإعادة هيكلة تدفقات الغاز الطبيعي إلى أوروبا. وتكتسب هذه الأداة أهميّتها من كون قطاع الطاقة يشكّل الركيزة الأساسية في بنية القوة الاقتصادية الروسية، إذ تُعدّ صادرات النفط والغاز والفحم مصدرًا رئيسًا لعائدات الدولة، وممولا للتكاليف المرتبطة بالتدخلات العسكرية، كما هو الحال في أوكرانيا[2].

في المقابل، تمتلك الولايات المتحدة مقوّمات مهمّة تتيح لها تفعيل هذا النوع من الضغط، من بينها احتياطيات استراتيجية كبيرة من الطاقة، وتقدّم تكنولوجي يمكّنها من زيادة الإنتاج، ومن ثمّ المساهمة في تعويض النقص الناتج عن تقييد الإمدادات الروسية في الأسواق العالمية.

[1] **بعد عام من الحرب.. روسيا تحصل بهذا الرقم على لقب الدولة الأكثر تعرضا للعقوبات في العالم**، الجزيرة نت، 23 شباط/فبراير 2023.
[2] Don Ritter, **America Must Disarm Russia's Energy Weapon,** The National Interest, December 1, 2022.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال المحوري التالي:

**ما مدى فعالية الأدوات الاقتصادية الإرغامية التي تنتهجها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية تجاه روسيا؟ وكيف تؤثر هذه الأدوات على السلوك الروسي في ظل التحولات الجيوسياسية الكبرى والصراعات الدولية المعاصرة؟**

وينبثق من هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما هي أبرز الأدوات الاقتصادية الإرغامية التي استخدمتها الولايات المتحدة ضد روسيا منذ عام 2014؟
2. كيف ساهمت العقوبات الاقتصادية، خاصة في قطاعي الطاقة والتمويل، في التأثير على الاقتصاد الروسي؟
3. ما مدى فعالية "أداة الضغط الطاقوي" كوسيلة للإرغام الأميركي؟
4. ما هي التحديات التي واجهت الاستراتيجية الأميركية في استخدام هذه الأدوات؟
5. إلى أي مدى تمتلك الولايات المتحدة المقومات اللازمة لتفعيل أدوات الضغط الاقتصادي بفعالية؟
6. ما العوامل التي تحدد نجاح أو فشل هذه الأدوات في تغيير السلوك الروسي؟

## فرضيات الدراسة:

1. العقوبات الاقتصادية الغربية، لا سيما تلك المرتبطة بقطاع الطاقة، هي أداة فعّالة نسبيا في مواجهة روسيا.
2. فعالية هذه الأدوات تتراجع عندما تمتلك الدولة المستهدفة (روسيا) بدائل استراتيجية، كالشراكات مع قوى دولية أخرى.
3. الاستخدام الأميركي لمخزون الطاقة الاستراتيجي يساهم في الحد من العائدات الروسية، لكنه لا يُحدث تغييرًا حاسمًا في السلوك الروسي.
4. كلما كانت أدوات الضغط الاقتصادي الأميركي مصحوبة بتنسيق دولي واسع ومتكامل، كلما كانت اكثر نجاحا.

## أهداف الدراسة

**تهدف هذه الدراسة إلى:**

1. تحليل طبيعة الأدوات الاقتصادية الإرغامية في السياسة الخارجية الأميركية تجاه روسيا.
2. تقييم فعالية العقوبات الاقتصادية الأميركية في تحقيق أهدافها الجيوسياسية.
3. دراسة "أستخدام مخزون الطاقة" بوصفها حالة تطبيقية في الاستراتيجية الأميركية.
4. استكشاف العوامل المحددة لنجاح أو فشل هذه الأدوات في السياق الروسي.
5. الإسهام في فهم حدود القوة الاقتصادية كبديل عن القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

**حدود الدراسة:**

**الحدود الزمانية:** تركّز الدراسة على الفترة الممتدة من **عام 2014 (ضم القرم)** إلى **ما بعد التدخل الروسي في أوكرانيا عام 2022.**

**الحدود المكانية:** تركّز على العلاقة بين **الولايات المتحدة وروسيا**، مع مراعاة تأثير بعض القوى الدولية كـ **الاتحاد الأوروبي، الصين، والهند.**

**الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة **الأدوات الاقتصادية الإرغامية فحسب**، ولا تشمل الأدوات العسكرية أو الدبلوماسية التقليدية.

**مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:**

**استراتيجية القدرة على الارغام:** أصدرت مؤسسة راند البحثية في العام 2016 تقريرًا بعنوان " القدرة على الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب "، وهو بمثابة دراسة مقترحة لصانع القرار الأميركي، ومؤسسة راند هي مركز بحوث وتطوير يعمل برعاية الجيش الأميركي ويتبع لوزارة الدفاع الأميركية " البنتاغون"، يتضمن التقرير تعريفًا محدّدًا للقدرة على الإرغام، وهو: "استخدام الوسائل غير العسكريّة للضغط على الدول العدوانية لحملها على فعل الأمور التي ما كانت لترضى بها في ظروفٍ أخرى". وبالرغم من أنّ القوّة العسكريّة تحمل في جوهرها هدف إرغام الأعداء والخصوم لحملهم على اتّباع سلوك معيّن، إلّا أنّ مفهوم القدرة على الإرغام الذي يشير إليه التقرير يركّز بشكل أساسيّ على الإرغام غير العسكري.

**العقوبات الاقتصادية:** إجراءات تقييدية تفرضها دولة أو مجموعة دول لحرمان دولة أخرى من موارد معينة بغرض التأثير في سياساتها

**السياسة الطاقوية:** هي الإطار العام الذي تتبناه الدولة في إدارة موارد الطاقة بمختلف أشكالها (النفط، الغاز، الفحم، الطاقة المتجددة...)، ويشمل ذلك تحديد أولويات الإنتاج والاستهلاك، تأمين مصادر مستقرة وآمنة للطاقة، تسعيرها، استثمارها، وتوجيه استخدامها كأداة من أدوات التأثير أو الضغط في السياسة الخارجية.

**استخدام مخزون الطاقة:** هي أداة من ادوات استراتيجية الارغام الاميركية، وتقوم على توظيف واشنطن لاحتياطياتها الاستراتيجية من النفط والغاز ضمن إطار السياسة الخارجية الإرغامية، بهدف التأثير على سلوك الدول الأخرى (مثل روسيا) من خلال إعادة تشكيل ديناميات العرض والطلب في الأسواق العالمية، والحدّ من قدرة الطرف المستهدف على الاستفادة من موارده الطاقوية لأغراض اقتصادية أو عسكرية.

**الاطار النظري:**

**1- أهمية الموارد الاقتصادية في بناء القوة الوطنية**

إنّ معطيات القوّة المتغيرة لبلد ما، هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط، وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، وتُعدّ الموارد الاقتصاديّة للدولة، إلى جانب بنيتها التحتية التكنولوجيّة، والتراكم العسكري لديها، عناصر متغيرة في معادلة القوّة للدولة. ويؤدّي استخدام هذه العناصر المتغيّرة بشكل مُنسّق ومثمر في بناء السياسة الخارجيّة إلى ازدياد

ثقل الدولة في توازنات القوى الدوليّة، وبالمقابل فإنّ الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظّم وفعّال، تصاب بضعف في قوتها المؤثّرة على علاقاتها الدوليّة.[3]

تُعدّ الموارد الاقتصاديّة واحدة من المقومات الأساسية لقوّة الدول، وقد ردّد أعلام المدرسة التجاريّة (الميركانتيلية) [4]الإنجليزيّة في القرن السابع عشر العبارة التاليّة؛ "إنّ من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم، يحكم ثروات العالم، ومن يسيطر على ذلك كله يحكم العالم".[5]

## 2- التحولات الاقتصادية وأثرها على مفهوم قوة الدولة

خلال الحقبات التاريخيّة التي سبقت الحضارة الحديثة، كان المعيار الأساسي في تصنيف قوّة الدولة على المستوى الاقتصادي هو مدى تحقيقها للإكتفاء الذاتي، فالدولة القويّة اقتصاديًّا هي الدولة التي تعتمد على مواردها الذاتيّة في إشباع حاجاتها من السلع والخدمات المختلفة. بيد أنّ التحوّلات التي رافقت التقدم والتطور الحضاري فرضت حاجات اقتصادية متعددة ومتنوعة، فبات من الصعوبة بمكان تحقيق التكامل الاقتصادي داخل المجتمع السياسي الواحد، لأنّ ذلك يتطلب قدرة عاليّة على إنتاج وتوفير كل الاحتياجات الاقتصاديّة من السلع والخدمات للمجتمع، وهو أمر صعب التحقق، فحلّ الاعتماد المتبادل محل الاكتفاء الذاتي كحالة اقتصادية تحكم قوّة الاقتصاديًّات الوطنية، وأصبح المعيار المحدد لدرجة القوّة التي تكتسبها الدولة هو ما تملكه وتنتجه الدولة من موارد وإمكانيات اقتصادية في دائرة الاعتماد المتبادل مع الاقتصاديًّات الأخرى.[6]

من أهمّ ساحات التوتر التي شهدها مجال العلاقات الدوليّة بعد انتهاء الحرب الباردة هي الساحات الجيوسياسيّة والساحات الاقتصاديّة السياسيّة. وقد أصبحت الخيارات الاقتصاديّة السياسيّة التي توجه العلاقات الاقتصاديّة للدولة عنصرًا مهمّاً من عناصر استراتيجيتها. وهذا هو حال القوى الكبرى التي تعد طرفاً في المنافسة الاقتصاديّة السياسيّة على المستوى الدولي، وهو كذلك حال القوى الإقليمية التي تقع تحت تأثير هذه المنافسة. إنّ القوى الإقليميّة، التي حققت استقلالها بعد الحرب العالميّة الثانيّة، حاولت أن تقيم بنى اقتصاديّة وطنيّة مستقلة طوال مرحلة الحرب الباردة من خلال سياسات تصنيع المواد التي كانت تستوردها من الخارج، وابتداء من عقد الثمانينات، وبشكل أكبر بعد الحرب الباردة، عملت هذه الدول على توجيه سياساتها نحو اتّخاذ مكانة في التوازنات الاقتصاديّة الدوليّة من خلال نماذج تنمويّة تستند إلى عملية التصدير بشكل أساسي. أدّت عمليّة التغيّر المذكورة إلى تفعيل الترابط بين الاقتصاد السياسي و استراتيجية الدولة، والذي أدّى إلى أن تكون المصالح الاقتصاديّة من العناصر الأساسية في العلاقات الدوليّة.[7]

---

[3] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدوليّة**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012،، ص44.

[4] يشكل المركنتيليون أول المذاهب الكبرى في الفكر الاقتصادي، وقد أولى هؤلاء اهتمام كبير بقضية التبادل التجاري، ونستطيع القول بأن أعلام هذا المذهب ساهموا بقدر هام في تحليل مشاكل التجارة الدوليّة، أنظر: عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصاديّة والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص564.

[5] Raymond, Aron, **Peace and War: A Theory of International Relations**, Routledge, New York, 2017, p.250.

[6] مروة فكري، مروة فكري، **مدخل الى العلاقات الدوليّة: ازمة العولمة وآفاق العالميّة**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2017، ص88.

[7] داوود أوغلو، مرجع سابق، ص45.

### 3- الاقتصاد وأهميته في بناء القوة الدولية

يدلّ التاريخ الحديث، منذ قرنين على الأقلّ حتّى اليوم، بأنّ قوّة الدول تبنى قبل كلّ شيء على قواعد صناعية، ويمكن شرح انحطاط الدول من خلال فقدان الفاعلية الاقتصاديّة، وانهيار الأجهزة الإنتاجيّة الوطنيّة. لقد أصبحت إنجلترا في القرن الماضي قوّة اقتصاديّة مهيمنة لأنها كانت البلد الصناعي الأوّل وحقّقت تقدّماً كبيراً على منافسيها. فمع اثنين في المئة فقط من سكان العالم عام 1860 أنتجت المملكة المتّحدة أكثر من خمسين في المئة من الإنتاج الصناعي العالمي، خصوصًا في القطاعات الاستراتيجية من النسيج الى صناعات الحديد والصلب، وتربعت الولايات المتّحدة على عرش القوّة العظمى في النصف الثاني من القرن العشرين بفضل هيمنتها الصناعية، محققة أرباحاً إنتاجية تتفوق على كل منافسيها، خاصةً في مجالي التكنولوجيا وإدارة الاعمال، وأمّا الصين فقد تحوّلت بفعل اقتصادها إلى قوّة عالميّة بارزة، وهي اليوم المنافس الأوّل للولايات المتّحدة في النظام الدولي.[8]

يمكن القول، إنّ التنميّة الاقتصاديّة هي هدف تسعى إليه الدول بوصفه مقومًا أساسيًا من مقومات بناء القوّة في الحاضر والمستقبل، ومعياراً اساسيّاً من معايير قياس قوّة الدول في الساحة الدوليّة، وهذا ما يفسر سعي الولايات المتّحدة للحفاظ على تفوّقها الاقتصادي، وفي هذا الصدد يقول الاقتصادي جاريد بيرنشتاين، وهو أحد مستشاري الرئيس الأميركي جو بايدن؛ " إنّ رؤيّة الرئيس بايدن للدور الأميركي العالمي، ينطلق من فكرة مفادها، أنّ القيادة العالميّة للولايات المتّحدة تعتمد كليّاً على القيادة الاقتصاديّة.

**الدراسات السابقة:**

- **كتاب بعنوان:**

**Russia's Response to Sanctions: How Western Economic Statecraft is Reshaping Political Economy in Russia. (Richard Connolly, 2018).**

يقدّم ريتشارد كونولي في هذا الكتاب تحليلًا لطبيعة استجابة الدولة الروسية للعقوبات الغربية المفروضة منذ عام 2014، ويُبرز كيف أثّرت هذه التدابير العقابية على بنية الاقتصاد السياسي الروسي. كما تطرق الى الكيفية التي أعادت بها روسيا توجيه سياساتها الاقتصادية لمواجهة ضغوط العقوبات، خاصة في ظل العزلة المتزايدة عن المنظومة الغربية.

- **كتاب بعنوان:**

(Agathe Demarais, 2022). Backfire: How Sanctions Reshape the World Against U.S. Interests

تقدم الكاتبة في هذا الكتاب تحليلاً معمقاً حول دور العقوبات الاقتصادية كأداة رئيسية في السياسة الخارجية الأميركية، مشيرة الى ان العقوبات ليست مجرد أدوات اقتصادية فحسب، بل هي جزء من صراع جيوسياسي أوسع يشمل سلاسل التوريد العالمية، التكنولوجيا، والتحالفات الدولية. كما يركز الكتاب أيضا على كيفية تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي، مع تسليط الضوء على دور السياسة الطاقوية الأميركية في تقويض عائدات موسكو من صادرات النفط والغاز، ومحاولة فرض قيود على تدفقات الطاقة إلى أوروبا.

[8] تستحوذ الصين على أكبر احتياطي من العملات، مما جعل العملة الصينية جديرة باحتلال موقع متقدم كعملة احتياط دوليّة، كما أنّ الصين هي أكبر ممول خارجي لعجز الخزينة الأميركية. انظر: رضوان جمول، الاقتصاد السياسي للصين الحديثة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، 2016، ص110.

## منهجية الدراسة:

**المنهج الوصفي:** يهدف إلى وصف الأدوات الاقتصادية الإرغامية التي استخدمتها الولايات المتحدة وتحليل طبيعتها وآليات تطبيقها.

**المنهج التحليلي:** بهدف تحليل مدى فعالية وتأثير اللجوء الى توظيف هذه الأدوات الاقتصادية ضد روسيا.

### الفرع الأول: العقوبات الاقتصادية على روسيا:

تُعدّ العقوبات الاقتصادية إحدى أبرز الأدوات الإرغامية التي تعتمدها الولايات المتحدة ضمن إطار استراتيجيتها المعروفة بـ"القدرة على الإرغام". وتستمد هذه الأداة قوتها المتزايدة من قدرة واشنطن على فرض عقوبات مالية ذات طابع عالمي، وهو ما أصبح ممكنًا بفضل التكامل بين الأنظمة المصرفية الدولية. إذ باتت المصارف تعتمد بشكل كبير على شبكة عالمية مترابطة تشمل الاقتراض والتسليف، والتبادل، والاستثمار، وتبرئة الاعتمادات المالية، مما جعل من الصعب على الدول والكيانات والشركات وحتى الأفراد إخفاء أموالهم أو نقلها، ما لم يتم ذلك بوسائل بدائية كإخفائها في المنازل أو نقلها يدويًّا في محافظ شخصية.

تمكنت الولايات المتحدة من فرض امتثال واسع النطاق للعقوبات المالية على كبرى المؤسسات المصرفية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد تحقق ذلك من خلال مزيج مركّب من الوسائل شملت فرض غرامات مالية جسيمة، وتقديم حجج أخلاقية للإقناع، بالإضافة إلى التهديد الضمني بتشويه السمعة المصرفية للمؤسسات التي ترفض الامتثال. وبهذه الطريقة، استطاعت واشنطن ضمان مستوى عالٍ من التعاون الدولي في تنفيذ العقوبات المالية.

وتقوم هذه العقوبات على مبدأ حرمان الكيانات المستهدفة من الوصول إلى العملة الصعبة والائتمان الدولي، الأمر الذي يؤدي إلى انكماش في الأنشطة المالية والتجارية والاستثمارية والإنتاجية، وبالتالي إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي. وتمتلك العقوبات المالية القدرة على إحداث صدمات شديدة التأثير في أسواق رأس المال العالمية، وذلك نظرًا للحساسية البالغة لهذه الأسواق تجاه عوامل عدم اليقين والمخاطر غير المحسوبة.

تجلّى هذا التأثير بشكل واضح في الحالة الروسية، حيث أدت العقوبات المالية، رغم كونها محدودة نسبيًّا في بعض جوانبها، إلى تحوّلات كبيرة في المشهد المالي داخل روسيا. ويرى المنظرون لاستراتيجية القدرة على الإرغام أن هذه العقوبات الاقتصادية والمالية من شأنها أن تدفع بروسيا نحو العزلة المالية الدولية. فقد باتت المصارف الدولية تتجنب تقديم القروض حتى للقطاعات الروسية التي لا تشملها العقوبات مباشرة، كما أن ازدياد كلفة رأس المال داخل روسيا أدى إلى عرقلة عدد من الصفقات الاستثمارية الكبرى.

يُضاف إلى ذلك أن تدهور قيمة الروبل، وارتفاع معدلات الفائدة بشكل حاد، قد أسهما مباشرة في زيادة معدلات التضخم، ما ألقى بأعباء إضافية على الاقتصاد الروسي. وعلى الرغم من امتلاك روسيا احتياطيًّا من العملات الأجنبية يُقدَّر بنحو 600 مليار دولار أميركي، إلا أن اعتمادها الكبير على أسواق الائتمان والأسهم الدولية يُضعف من قدرتها على مقاومة تأثير العقوبات، إذ إنّ القيود المفروضة

على تدفق رؤوس الأموال الأميركية والأوروبية إلى موسكو، إلى جانب الغموض الذي يكتنف مستقبل الاقتصاد الروسي، يشجع رأس المال الروسي نفسه على الهروب نحو بيئات اقتصادية أكثر استقرارًا في الخارج[9].

وتُقدّم الحالة الروسية مثالًا تطبيقيًا واضحًا على فعالية استراتيجية القدرة على الإرغام، حيث أثبتت قدرة الولايات المتحدة وبعض حلفائها على فرض عقوبات مالية تُحدث آثارًا ملموسة، وتُساهم في تحقيق الأهداف السياسية المرجوة. وتُعزز هذه الفعالية حقيقة أنّ روسيا، على الرغم من مكانتها الجيوسياسية، تُعدّ قوة اقتصادية متوسطة، ما يعني أن العقوبات المفروضة عليها لا يُتوقع أن تُحدث اضطرابات كبرى في النظام الاقتصادي العالمي، ولا أن تُفضي إلى أزمات اقتصادية دولية شاملة. فروسيا لا تُسهم سوى بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتمثل 3% فقط من حجم التجارة العالمية، وتعتمد بشكل كبير على استيراد التكنولوجيا والسلع المصنعة.

ويُقارن هذا الوضع مع الحالة الصينية، حيث تمثّل الصين قوة اقتصادية كبرى، تُعدّ مصدرًا رئيسًا للائتمان العالمي وتبادل العملات، وتمتلك قدرات ضخمة لإنتاج رؤوس أموالها الخاصة. وعليه، فإنّ فرض قيود على العمليات المصرفية الأميركية في الصين قد يُلحق أضرارًا أكبر بالمصارف الأميركية نفسها مقارنة بالأذى الذي قد يلحق بالصين. كما أن عزل الصين عن النظام المصرفي العالمي يُعدّ بنفس صعوبة فصلها عن النظام التجاري العالمي، بل وربما يكون أمرًا مستحيلًا. وإذا كان ذلك ممكنًا من الناحية التقنية، فإنه سيكون مضرًا بالاقتصاد العالمي بأسره، بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية الحيوية التي تحتلها الصين في سلاسل الإمداد والأسواق المالية والتجارية العالمية. [10]

**أوّلًا: طبيعة العقوبات الاقتصاديّة ضدّ روسيا**

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بدا وكأنّ حقبة العقوبات المفروضة على روسيا، بوصفها الوريثة القانونية والسياسية للاتحاد السوفياتي، قد انتهت، وذلك على خلفية التحوّل الجذري الذي شهده الاقتصاد الروسي من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الرأسمالي الليبرالي. غير أنّ هذا التصوّر لم يتحقق بالكامل، إذ إنّ العقوبات التي خُفّفت لفترة زمنية محدودة، عادت لاحقًا وبقوة إلى الواجهة. وكانت أولى المحطات البارزة في مسار عودة العقوبات إلى السياسة الأميركية تجاه موسكو هي الشبهات التي أُثيرت في أواخر تسعينيات القرن الماضي بشأن تعاون خبراء روس مع إيران في مجالي الصواريخ والتقنيات النووية. ففي عام 1998، أدرجت الولايات المتحدة عشر مؤسسات علمية وأكاديمية روسية ضمن قوائم العقوبات، في خطوة عكست تصاعد التوترات بشأن قضايا الانتشار النووي والتعاون العسكري التقني.

وقد شكلت حادثة وفاة المحامي والمدقق الضريبي الروسي "سيرغي ماغنيتسكي" داخل السجن في موسكو عام 2009 نقطة تحول في العلاقات بين موسكو وواشنطن. فنتيجة للغموض الذي أحاط بوفاته، والتقارير التي أشارت إلى تعرضه لسوء المعاملة والإهمال، تقدّم أعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الأميركي بمشروع قانون عرف لاحقًا باسم "قانون ماغنيتسكي"، وقد صادق عليه الرئيس الأميركي آنذاك باراك أوباما في ديسمبر/كانون الأول من عام 2012. ونصّ القانون في نسخته الأولى على فرض عقوبات على الشخصيات الروسية التي اعتُبرت مسؤولة عن وفاة ماغنيتسكي، بما يشمل تجميد الأصول المالية ومنع الدخول إلى الأراضي الأميركية. غير أنّ هذا الإطار القانوني لم يظل محصورًا في الحالة الروسية، بل سرعان ما توسع ليشمل مسؤولين متهمين بارتكاب

[9] ديفيد غومبرت، ديفيد غومبرت، وهانس بينديك، **القدرة على الإرغام ومواجهة الأعداء بدون حرب**، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ، ص16.
[10] المرجع نفسه، ص 17-18.

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دول مختلفة حول العالم، مما منح القانون طابعًا دوليًا، وأضفى عليه صفة الأداة الأخلاقية في السياسة الخارجية الأميركية.[11]

وفي عام 2014، عقب ضم روسيا شبه جزيرة القرم وتدخلها المباشر في الصراع العسكري في منطقة دونباس شرق أوكرانيا، فرضت الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي وحلفائهما، مجموعة من العقوبات الاقتصادية على موسكو. وقد تمثلت الحزمة الأولى من هذه العقوبات في حظر دخول الأفراد الروس الذين وُصفوا بأنهم مسؤولون عن تقويض وحدة الأراضي الأوكرانية إلى الولايات المتحدة. كما شاركت دول أخرى مثل كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، في فرض تدابير مماثلة. ولم تقتصر العقوبات على الأفراد، بل شملت لاحقًا كيانات اقتصادية كبرى، حيث تم استهداف 17 شركة روسية مرتبطة بالمجمع الصناعي العسكري، في إطار حزمة ثانية من العقوبات الهادفة إلى التأثير على البنية الإنتاجية والدفاعية الروسية.

وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016، برزت قضية ما عُرف بـ"القراصنة الروس"، والتي أُثيرت على خلفية مزاعم بتدخل روسي إلكتروني في العملية الانتخابية، يُعتقد أنّه ساعد المرشح الجمهوري دونالد ترامب على الفوز بالرئاسة. ورغم الجدل السياسي المحيط بالقضية، إلا أنّ إدارة ترامب فرضت بالفعل عقوبات على 13 شخصية وكيانًا روسيًا، ما عكس استمرارية النهج العقابي تجاه موسكو. وفي عام 2018، وُسّع نطاق العقوبات الأميركية ليشمل شركات روسية عاملة في قطاعات الفضاء والدفاع، كما أقدمت واشنطن بالتنسيق مع عدد من الدول الأوروبية على طرد نحو 150 دبلوماسيًا روسيًا، على خلفية ما عُرف بـ"قضية سكريبال"،[12] والتي اتُّهمت فيها روسيا بتنفيذ عملية تسميم العميل المزدوج السابق سيرغي سكريبال في المملكة المتحدة. [13]

وتواصلت السياسات العقابية الأميركية في السنوات اللاحقة، حيث فرضت الولايات المتحدة في عام 2020 عقوبات على مشروع "نورد ستريم 2"، وهو خط أنابيب الغاز الروسي الذي كان يهدف إلى نقل الغاز مباشرة إلى ألمانيا. وقد جاءت هذه العقوبات في سياق المساعي الأميركية لعرقلة استكمال المشروع، نظرًا لما اعتُبر تهديدًا لأمن الطاقة الأوروبي وزيادة للنفوذ الروسي في القارة.

بلغ التصعيد ذروته بعد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في فبراير/شباط 2022، حيث فرضت الولايات المتحدة، إلى جانب بريطانيا، والاتحاد الأوروبي، ودول أخرى من بينها كندا، أستراليا، اليابان، ونيوزيلندا، أكثر من 16,500 إجراء عقابي على روسيا. وهدفت هذه العقوبات الشاملة إلى عزل الاقتصاد الروسي عن المنظومة المالية العالمية، وتجفيف مصادر تمويل الحرب، ودفع موسكو إلى تعديل سلوكها السياسي والعسكري. وقد جاء تنفيذ هذه العقوبات في سياق التزام الرئيس الأميركي جو بايدن بتطبيق التحذيرات التي أطلقها خلال القمة الافتراضية التي جمعته بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ديسمبر/كانون الأول 2021، والتي هدد فيها بفرض "عقوبات اقتصادية مدمّرة" في حال إقدام روسيا على شنّ عملية عسكرية ضد أوكرانيا. وتضمنت الإجراءات الأميركية أيضًا تقديم مساعدات عسكرية متقدمة إلى أوكرانيا، وتنسيق الجهود مع الحلفاء الأوروبيين والآسيويين من أجل فرض عزلة دولية على روسيا.

وقد أظهرت الولايات المتحدة فعالية لافتة في تنسيق المواقف مع حلفائها في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى جانب شركاء آسيويين مثل اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا، ونيوزيلندا، ما أسفر عن فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية،

[11] زياد منصور، "تاريخ العقوبات ضدّ روسيا في الماضي والحاضر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسيّة- الجامعة اللبنانية**، العدد 40، شباط 2023، ص16.

[12] اتهمت روسيا بمحاولة تسميم ضابط المخابرات العسكريّة الروسيّة الهارب سيرجي سكريبال وابنته في المملكة المتّحدة، بسم غير معروف.

[13] زياد منصور، مرجع سابق، ص17.

شملت تجميد أصول، ومنع تصدير تقنيات حساسة، وقطع علاقات تجارية ومالية. وتمكنت واشنطن من التغلب على التحفظات الأولية لبعض الحلفاء الذين أبدوا قلقًا بشأن تأثير العقوبات على مصالحهم الاقتصادية، لا سيما ما يتعلق بمنع البنوك الروسية من الوصول إلى نظام "سويفت (SWIFT)"[14] للتحويلات المالية الدولية، والذي يُعدّ ركيزة أساسية في المعاملات المصرفية العالمية. [15]

في المراحل الأولى، جرى استثناء قطاع الطاقة الروسي من العقوبات، وذلك بسبب الاعتماد الأوروبي الكبير على الغاز والنفط الروسيين، إذ كانت روسيا توفّر نحو 40% من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي، و27% من وارداتها من النفط. وقد رُوعي في هذا الاستثناء تجنب إحداث صدمة جديدة في أسواق الطاقة العالمية، التي كانت تشهد أصلًا تقلبات حادة منذ عام 2014، فقد سعت إدارة بايدن إلى تفادي تصعيد إضافي في الأسعار، لما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأميركي والعالمي على حد سواء. غير أنّ تطور الصراع، وتصاعد الضغط السياسي على موسكو، دفع بالولايات المتحدة وحلفائها إلى إعادة النظر في استثناءات قطاع الطاقة. وبنهاية عام 2022، انخفضت واردات النفط الروسي إلى الدول الأوروبية بنسبة تصل إلى 90%، كما تم اعتماد خطة للتخلص التدريجي من واردات النفط ومشتقاته بشكل كامل. وشملت العقوبات أيضًا حظر الاستثمارات الجديدة في قطاع التعدين الروسي، مع بعض الاستثناءات المتعلقة بالمواد الخام ذات الأهمية الاستراتيجية العالية. [16]

انتهجت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها استراتيجية العقوبات المتدرجة في تعاملهم مع روسيا، مستندين إلى مبدأ "الردع عبر التصعيد المبرمج"، والذي يقوم على إرسال إشارات تحذيرية متكررة بهدف إفساح المجال أمام موسكو للتراجع عن خطواتها التصعيدية قبل الوصول إلى ما يُعرف بـ"نقطة اللاعودة". وقد جاءت أولى الحزم العقابية مباشرة عقب إعلان روسيا اعترافها باستقلال إقليمي "لوغانسك" و"دونيتسك" الانفصاليين في شرق أوكرانيا، حيث امتدت العقوبات الأميركية لتشمل مشروع "نورد ستريم 2"، وهو خط أنابيب الغاز بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق، وذلك بعد أن أعلنت الحكومة الألمانية تعليق العمل بالمشروع. كما شملت تلك الحزمة الأولى من العقوبات حظر التعامل مع بنكين روسيين، أحدهما يتبع للمؤسسة العسكرية الروسية، بالإضافة إلى فرض قيود على تداول الديون السيادية الروسية في الأسواق المالية الغربية، وعقوبات على مجموعة من الأثرياء الروس المقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بما في ذلك أفراد من عائلاتهم. [17]

مع بدء التدخل العسكري الروسي المباشر في أوكرانيا بتاريخ 24 شباط/فبراير 2022، أعلنت إدارة الرئيس جو بايدن، بالتنسيق مع دول مجموعة السبع (G7) وشركاء آخرين من ضمنهم أستراليا، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، عن حزمة ثانية من العقوبات الواسعة النطاق، كان الهدف منها إقصاء روسيا عن النظام الاقتصادي العالمي، وحرمانها من القدرة على إجراء معاملات تجارية باستخدام العملات الدولية الرئيسة، وهي الدولار الأميركي، واليورو، والجنيه الإسترليني، والين الياباني. وشملت هذه الحزمة بنك "في تي بي(VTB) "، أحد

[14] نظام سويفت (Swift) هو نظام تواصل وتوثيق مالي عالمي يُستخدم لتبادل المعلومات الماليّة بين المؤسسات الماليّة والبنوك في جميع أنحاء العالم. ويشكّل اليوم نظام سويفت البنية التحتيّة التي تربط بين كل بنوك العالم، من خلال تسجيل المعاملات الماليّة في أكثر من 200 دولة حول العالم.
وحروف كلمة سويفت "SWIFT" هي اختصار للكلمات "Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications" وتعني "جمعية الاتصالات الماليّة العالميّة بين البنوك."

[15] **حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات احتواء روسيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 3مارس 2022.

[16] **Global Reliance on Russian Energy a Hurdle to US Pressure Campaign on Putin**, *The Hill*, Sylvan Lane & Rachel Frazin, 27/2/2022

[17] خالد محمد، **العقوبات الدوليّة على روسيا...الفاعلية والتأثير**، مركز الرافدين للحوار، بغداد، 2022، ص16.

أعمدة القطاع المصرفي الروسي، والذي يُقدَّر أنه يسيطر على ما يزيد عن ثلث المنظومة المصرفية في البلاد، بالإضافة إلى أربعة بنوك روسية رئيسية أخرى تبلُغ القيمة الإجمالية لأصولها ما يقارب التريليون دولار.

ولم تقتصر هذه التدابير العقابية على القطاع المالي فقط، بل امتدت إلى المجالات التكنولوجية، حيث فُرض حظر على تصدير التقنيات والمنتجات عالية التكنولوجيا إلى روسيا، وعلى رأسها أشباه الموصلات (الرقائق الإلكترونية)، وهي إجراءات تهدف إلى إعاقة التقدم الروسي في المجالات الصناعية الحيوية، سواء ذات الطابع العسكري أو المدني. وفي 25 شباط/فبراير 2022، أعلنت واشنطن فرض عقوبات مباشرة على عدد من الشخصيات السياسية الروسية البارزة، وفي مقدمتهم الرئيس فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف، ما شكّل سابقة تاريخية جعلت من بوتين أول رئيس لدولة كبرى يُدرَج ضمن قوائم العقوبات الأميركية بهذا الشكل المباشر. [18]

أما التطور الأبرز فقد جاء في 26 شباط/فبراير 2022، حين أعلنت الولايات المتحدة الأميركية، بالتنسيق مع المفوضية الأوروبية، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وكندا، عن عزل مجموعة من البنوك الروسية من نظام "سويفت (SWIFT) "الخاص بالتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية، وهو ما يُعتبر من أشدّ الإجراءات التي يمكن أن تتخذ بحق أي دولة في النظام المالي العالمي. كما اتسعت دائرة العقوبات لتشمل عددًا كبيرًا من الشخصيات المقربة من الكرملين، بالإضافة إلى أفراد عائلاتهم، مع تجميد شامل لأصولهم القابلة للتتبع خارج الأراضي الروسية. كذلك فُرضت قيود صارمة على البنك المركزي الروسي، حيث جرى تقييد قدرته على استخدام احتياطياته من العملات الأجنبية، والتي تُقدّر بنحو 630 مليار دولار، بهدف تقليص قدرة روسيا على التدخل في أسواق المال العالمية لاحتواء تداعيات العقوبات أو تمويل عملياتها العسكرية.

ويُعدّ تجميد أصول البنك المركزي الروسي واحدًا من أخطر الإجراءات التي طُبّقت على الاقتصاد الروسي منذ بدء الأزمة، لما له من آثار مباشرة على قدرة الدولة على الحفاظ على استقرار عملتها، واحتواء معدلات التضخم، وضمان تدفق السلع الأساسية، كما يُعدّ استهداف البنك المركزي سابقة استثنائية في العقوبات الدولية، إذ إنها المرّة الأولى التي يُفرض فيها هذا النوع من الإجراءات على دولة ذات ثقل سياسي واقتصادي عالمي بحجم روسيا. وقد أدى هذا القرار إلى وضع موسكو أمام تحدٍّ غير مسبوق يتمثل في كيفية الحفاظ على ثقة الأسواق المحلية والدولية، والحؤول دون انهيار العملة الوطنية، فضلًا عن تداعياته الاجتماعية التي قد تنعكس في شكل تدهور ملموس في مستوى معيشة المواطنين، وموجات تضخم جامح.

وفي 28 شباط/فبراير 2022، تم الإعلان عن فرض عقوبات إضافية استهدفت صندوق الثروة السيادي الروسي والشركات التابعة له، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية في روسيا، حيث خسر الروبل ما يقارب 30% من قيمته خلال الأسبوع الأول من الغزو الروسي لأوكرانيا. ولم تتوقف الإجراءات العقابية عند هذا الحد، ففي الأول من آذار/مارس 2022، أعلن الرئيس بايدن، في خطاب "حالة الاتحاد"، عن حزمة جديدة من التدابير العقابية، كان من أبرزها تشكيل فريق عمل خاص بوزارة العدل الأميركية لتتبع أصول ما وصفه بـ"الأوليغارشية الروسية"، ومصادرتها، بالإضافة إلى إغلاق المجال الجوي الأميركي أمام الطيران الروسي، وذلك بالتنسيق مع الحلفاء الأوروبيين، في خطوة تهدف إلى تعميق عزلة روسيا دوليًا، وشلّ أحد أهم أدواتها في النقل الجوي والتواصل الدولي. [19]

[18] خالد محمد، مرجع سابق، ص 17.

[19] Patricia Cohen & Jeanna Smialek, **The West's Plan to Isolate Putin: Undermine the Ruble**, The New York Times, 28/2/2022.

وفي يناير/كانون الثاني 2025، اتخذت وزارة الخزانة الأميركية، بالتعاون مع المملكة المتحدة، إجراءات عقابية جديدة استهدفت قطاع الطاقة الروسي بشكل مباشر، حيث تم فرض عقوبات على اثنين من أكبر منتجي النفط في روسيا، وهما "غازبروم (Gazprom) " و"سورغوتنفتيغاز (Surgutneftegas) "، واللذان يُقدَّر أنهما ينتجان أكثر من مليون برميل نفط يوميًا، بقيمة إجمالية تقارب 23 مليار دولار سنويًا. كما شملت العقوبات 183 ناقلة نفط تُستخدم في تصدير الخام الروسي، منها عدد كبير يعمل ضمن ما يُعرف بـ"أسطول الظل"، والذي يتألف من سفن قديمة تديرها شركات غير خاضعة للرقابة الغربية. كذلك، طالت العقوبات عددًا من تجار النفط، ومزودي خدمات الحقول النفطية، ومسؤولين بارزين في قطاع الطاقة الروسي، إلى جانب شركتين روسيتين تعملان في مجال التأمين البحري، وهما "إنغوستراخ (Ingosstrakh) "و"مجموعة ألفاستراخوفاني .(Alfastrakhovanie) "ومن بين التدابير البارزة، إلغاء مادة قانونية كانت تُجيز للوسطاء الماليين إجراء مدفوعات مقابل صادرات الطاقة الروسية عبر البنوك الخاضعة للعقوبات، ما يُشكل ضربة إضافية للقدرة الروسية على الاستفادة من عائدات النفط والغاز.[20]

تستهدف هذه العقوبات قطاع الطاقة بوصفه الشريان الرئيس لتمويل العمليات العسكرية الروسية، حيث تعتمد الميزانية الفيدرالية الروسية بنسبة تُقدَّر بـ40% على عائدات صادرات النفط والغاز. كما تهدف العقوبات أيضًا إلى تقليص الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية، وهو ما يُسهم في إضعاف النفوذ الاقتصادي الروسي داخل القارة الأوروبية. وقد مثّلت هذه الإجراءات جزءًا من جهود واشنطن لتسريع عملية التحول الأوروبي نحو مصادر بديلة للطاقة، بما يقلل من قدرة روسيا على استخدام الطاقة كأداة للضغط الجيوسياسي.

وفي الوقت ذاته، كان القطاع التكنولوجي الروسي عرضة لحزمة من العقوبات الغربية الصارمة منذ بداية العملية العسكرية في أوكرانيا. فقد أدّت هذه العقوبات إلى انسحاب عشرات الشركات العالمية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات من السوق الروسية. كما فرضت الولايات المتحدة قيودًا على تصدير المنتجات التكنولوجية إلى روسيا، مع التركيز على المعدات عالية الحساسية مثل الرقائق الإلكترونية. ووفق بيانات البنك الدولي، فإن روسيا استوردت رقائق إلكترونية من الولايات المتحدة بقيمة 114 مليون دولار في عام 2021، في حين بلغت وارداتها من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو 23.3 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 9.4% من إجمالي وارداتها في عام 2019. وقد شملت الإجراءات أيضًا تفعيل "قاعدة المنتج الأجنبي المباشر"، والتي تقيد تصدير أي منتج يعتمد على برمجيات أو تكنولوجيا أو معدات أميركية حتى وإن كان مصنّعًا في دول أخرى. كما فُرضت عقوبات إضافية على 34 كيانًا وشخصية روسية في القطاع التكنولوجي، من بينها شركة "ميكرون"، أكبر منتج للرقائق الإلكترونية في روسيا، بالإضافة إلى شركات أخرى مثل "سيرتال" و"سيرنيا الهندسية"، ما أدى إلى تقييد كبير لقدرة روسيا على مواكبة التطور التكنولوجي العالمي في المجالات المدنية والعسكرية على حدّ سواء.[21]

انضم الاتّحاد الأوروبي إلى الولايات المتّحدة في فرض عقوبات على تصدير عدد واسع من المنتجات التكنولوجية إلى روسيا، وتضمن ذلك: أجهزة الكمبيوتر، وأشباه الموصلات، والإلكترونيات المتطورة والبرامج، والسلع والتكنولوجيا اللازمة لتكرير النفط، فضلاً عن سلع

[20] U.S. Department of the Treasury, **Treasury Intensifies Sanctions Against Russia by Targeting Russia's Oil Production and Exports,** January 10, 2025.

[21] **كيف تؤثر العقوبات التكنولوجية الغربيّة على الاقتصاد الروسي؟** مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 24يونيو، 2022، https://www.futureuae.com/ar-، تاريخ الدخول: 2-2-2025.

وتكنولوجيا صناعة الطيران والفضاء، وسلع الملاحة البحرية، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسلع ذات الاستخدام المزدوج (المدني والعسكري)، وغيرها. علاوة على ذلك أقرّت دول أخرى، بالتنسيق مع الإدارة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبي، قيوداً على تصدير السلع والخدمات التكنولوجية، وأبرزها تايوان، التي حظرت تصدير الرقائق الإلكترونيّة للسوق الروسي؛ كما جمّدت الشركات الغربيّة متعددة الجنسيات العاملة في مجال الإلكترونيات مثل "آبل" و"ديل" و"مايكروسوفت" أعمالها في روسيا وعلّقت مبيعاتها، كما أعلنت بعض الشركات المصنعة للرقائق في العالم، مثل "سامسونج" و"أنتل" عن إيقاف بيع المعالجات الدقيقة إلى روسيا.[22]

**ثانيا: تأثير العقوبات الاقتصاديّة على روسيا وفعاليتها**

"نجحت العقوبات الاقتصاديّة في عزل اقتصاد الحرب الروسي بشكل كبير عن النظام المالي الدولي، ممّا يجعل المؤسسة العسكريّة الروسيّة في أمسّ الحاجة للوصول إلى العالم الخارجي؛ وتستهدف الإجراءات العقابية المتخذة ضدّ موسكو زيادة المخاطر التي تواجهها المؤسسات الماليّة التي تتعامل مع اقتصاد الحرب الروسي، وتقضي على سبل التهرب، وتقلل من قدرة روسيا على الاستفادة من الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات الأجنبية".[23] هذا ما قالته وزيرة الخزانة الأميركيّة جانيت يلين، مشيرة إلى نجاح العقوبات في قطع الروابط بين الاقتصاد الروسي والنظام المالي العالمي مثل؛ سويفت واحتياطيات العملة الأجنبي، ممّا يعني صعوبة تمويل العمليات العسكريّة عبر القنوات التقليديّة، الأمر الذي يدفع روسيا للبحث عن حلول بديلة قد تكون أقل كفاءة أو أكثر تكلفة.

لم تقتصر العقوبات المفروضة ضدّ روسيا على مجالات محدودة، بل جاءت متعددة الأوجه والأبعاد، وشهدت وتيرة متصاعدة على مدى الأعوام الثلاث الماضية، ويمكن القول إنّ الإجراء الأكثر أهمّية كان عزل النظام المالي الروسي عن نظام سويفت للمدفوعات الدوليّة، ممّا عزل روسيا فعليًّا عن المعاملات الماليّة العالميّة، وصعّب على البنوك تنفيذ المدفوعات عبر الحدود، وأدّى أيضًا إلى عدم تمكن البنوك الروسيّة من التواصل بسهولة مع المؤسسات الأجنبية، وقيّد بشكل شديد قدرتها على المشاركة في التجارة والمدفوعات الدوليّة، ممّا شكّل ضربة قوية للاقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز والسلع الأساسيّة الأخرى. استمرت العقوبات على روسيا في التطور مع إضافة الدول الغربيّة لمزيد من الإجراءات العقابية، وذلك بهدف سدّ أيّ ثغرات قد تستغلها المؤسسات الماليّة الروسيّة للتحايل على العقوبات، ولذا شملت العقوبات الإضافية جهات ثانوية، ومعاملات العملات الرقميّة، وخدمات البنوك المراسلة التي ساعدت البنوك الروسيّة على الوصول غير المباشر إلى الأنظمة الدوليّة.[24]

تُظهر بيانات "الجمعية الوطنية روس سويفت" (RUSSWIFT)، أنّ روسيا تحتلّ المرتبة الثانية بعد الولايات المتّحدة من حيث عدد مستخدمي نظام "سويفت" الدولي، إذ إنّ نحو 300 مؤسسة مالية روسيّة مسجّلة في النظام، وتمثّل هذه المؤسسات أكثر من نصف المؤسسات الماليّة العاملة في البلاد. وتصنّف روسيا كسادس أكبر دولة من حيث حجم معاملات "سويفت" للدفعات الدوليّة. وتكشف البيانات أن متوسط قيمة التحويلات الماليّة السنوية عبر المنصة يبلغ ما بين 800–600 مليار دولار، ويمثّل هذا الرقم نحو 50%

[22] **المرجع نفسه.**
[23] **As Russia Completes Transition to a Full War Economy, Treasury Takes Sweeping Aim at Foundational Financial Infrastructure and Access to Third Country Support**, U.S. Department of the Treasury, June 12, 2024.
[24] **Sanctions hurt, but Russia's banks keep profiting,** International Finance magazine, January 13, 2025.

من إجمالي الناتج المحلي الروسي الذي بلغ 1.5 تريليون دولار عام 2020. وتُستخدم هذه القنوات الماليّة بشكل أساسي في تصدير منتجات الطاقة التي تمثّل 40% من إيرادات الموازنة العامة الروسيّة. واستحوذت روسيا على نحو 1.5% من المعاملات اليومية على نظام سويفت في سنة 2021، وتفيد التقديرات بأنّ حجم التعاملات الماليّة المرتبطة بروسيا عبر سويفت يصل إلى مئات مليارات الدولارات سنويًا. وبناء عليه، تشير هذه المعطيات إلى حجم تأثير العقوبات الاقتصاديّة على المكانة الماليّة الروسيّة، فلم يعد بمقدور البنك المركزي الروسي استخدام احتياطياته الأجنبية التي يزيد حجمها على 630 مليار دولار، وسيفقد قدرته على تسييل أصوله، وتعويض أي عقوبات مستقبليّة، ممّا يعني زيادة احتمالية هبوط قيمة الروبل الروسي وزيادة التضخم.[25]

واجه الروبل الروسي أزمة متفاقمة مع تراجعه إلى مستويات متدنية منذ فبراير/شباط 2022، على خلفية العقوبات الأميركيّة والغربيّة، وتصاعد الإنفاق العسكري الروسي، فقد تراجعت قيمة الروبل بنسبة 10% مقابل الدولار ليصل إلى 115 روبلًا للدولار بحلول 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 .[26]وطالت تأثيرات العقوبات الغربيّة كلًا من الناتج المحلي الإجمالي الروسي، ومستويات الدخل الفردي، فبعد ثلاث سنوات من الحرب، أصبح الناتج المحلي الإجمالي الروسي أقل بنسبة 10–12٪ من مستويات ما قبل الحرب، كما أصبح معدل الدخل الفردي أقل بنسبة 20–25٪ عمّا كان يمكن أن يكون عليه بدون هذا الصراع. [27]

أنفقت روسيا نحو ربع الاحتياطيات المتاحة بصندوق الثروة الوطني، لضمان صمود اقتصادها في وجه العقوبات المفروضة عليها، كما أنفقت وزارة الماليّة الروسيّة 1.3 تريليون روبل من صندوق الرعاية لتغطية عجز الموازنة، بالإضافة إلى ذلك استُنفزت الاحتياطيات بسبب إجراءات دعم الاقتصاد الروسي أمام العقوبات واسعة النطاق التي فرضتها الولايات المتّحدة وحلفاؤها، ولتمويل مشروعات البنية التحتيّة الضخمة، وارتفعت قيمة حصة الصندوق في السندات المصدّرة بنسبة 50% في العام 2024، وهي تُستخدم للمساعدة في تمويل هذه المشروعات المرتبطة بالبنية التحتيّة، كما زادت 4 أضعاف منذ بداية 2022، وارتفعت قيمة حصص الصندوق في الشركات الروسيّة بنسبة 44% خلال السنوات الثلاث الماضية. وأشار بنك روسيا المركزي في تقرير عن السيناريوهات المحتملة للسياسة النقدية، إلى مخاطر استنزاف صندوق الرعاية الوطنية بالكامل خلال العام 2025، في حالة حدوث تدهور كبير في الأوضاع الخارجيّة، وهبوط أسعار النفط.[28]

تُشير بيانات تتبع حركة السفن إلى تأثير بالغ للعقوبات الأميركيّة على تجارة النفط الروسي، فقد امتدت تأثيراتها لتطال سلوك المشترين الصينيين والهنود، الذين أصبحوا أكثر حذراً لتجنب عقوبات وزارة الخزانة الأميركيّة، ومنذ أن بدأ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في فرض عقوبات على الناقلات المشاركة في تجارة النفط الروسيّة في أكتوبر 2023، لم تتمكن سوى ناقلتين من أصل 39 ناقلة استهدفتها العقوبات من نقل أكثر من شحنة واحدة، بينما توقفت 33 ناقلة عن العمل تماماً، كما قفزت أسعار الشحن بشكل مضاعف، وأبرز الأمثلة على ذلك ارتفاع كلفة نقل النفط من روسيا إلى الصين الى ما يقارب ثلاثة أضعاف، فقد أصبحت تقدّر بخمسة ملايين دولار، بعد أن كانت تبلغ ما يقارب 1.5 مليون دولار فقط قبل العقوبات.[29]

[25] محمد مقداد، **هل تسهم العقوبات الأميركيّة على روسيا في التحوّل عن نظام سويفت؟** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2023، ص12.
[26] **هل بدأت روسيا بدفع فاتورة الحرب**، موقع الجزيرة نت، 3/12/2024، https://aja.ws/jgaxrt، تاريخ الدخول: 2025/3/15.
[27] Erika Szyszczak, **Sanctions effectiveness: what lessons three years into the war on Ukraine?** Economic Observatory, 2025./3/19 Feb 2025, https://www.economicsobservatory.com/topics/trade-supply-chains, accessed: 20
[28] **War Ate Up Almost a Quarter of Russia's Liquid Assets in 2024,** Bloomberg, January 16, 2025.
[29] Weilun Soon, **Cost to Ship Russian ESPO Oil to China Triples After Sanctions,** Bloomberg, January 16, 2025.

شهدت معدلات التضخم والفائدة في روسيا ارتفاعًا كبيرًا نتيجة للإجراءات العقابية المتخذة ضدّها، فقد رفع البنك المركزي الروسي أسعار الفائدة إلى 21 بالمئة ابتداء من شباط/فبراير 2025 لمكافحة التضخم، الذي أدّى إلى تقليص القوّة الشرائية وضعف الطلب المحلي. بالإضافة إلى ذلك، ظهر نقص في القوى العاملة بسبب تزايد نسبة الهجرة، أو التحاقهم في قطاع الإنتاج العسكري؛ ويواجه الاقتصاد الروسي معدلات نمو بطيئة، إذ تشير التقديرات إلى أنّ الاقتصاد الروسي سينمو بمعدل لا يتجاوز الواحد بالمئة سنويًا في المستقبل؛ ومع ذلك، وبالرغم من هذه التأثيرات العميقة، إلّا أنّ مرور ثلاث سنوات من العقوبات على روسيا أتاح لها الفرصة للتكيّف، وبناء شبكات مالية بديلة وتأسيس شراكات اقتصاديّة أعمق مع دول مستعدة لتحدّي عقوبات الائتلاف الغربي.[30]

بالرغم من التأثيرات التي خلّفتها العقوبات على المؤسسات الماليّة الروسيّة، وبالرغم من التحديات الكبرى التي واجهتها البنوك الروسيّة، من قبيل: عدم القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبية، ونقص العملة، وقطع الروابط مع المؤسسات الغربيّة؛ إلّا أنّ هذه التحديات دفعت البنوك الروسيّة لإيجاد طرق جديدة في سبيل الحفاظ على عملياتها وخدماتها للعملاء المحليين والدوليين. كما أنّ الاستبعاد من نظام "سويفت"، ومعاناة البنوك من أزمات في السيولة بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى العملات الأجنبية، ونظرًا لأنّ جزءًا كبيرًا من احتياطيات روسيا الماليّة كان محفوظًا في الخارج، فإنّ تجميد هذه الأصول سبب مخاوف وهواجس كبيرة بشأن القدرة على إدارة القوائم الماليّة. كلّ ذلك حفّز البنوك الروسيّة للبحث عن بدائل، لإجراء التجارة عبر الحدود، وتسهيل التحويلات الماليّة، إذ إنّ فقدان السيولة المفاجئ هدّد قدرة البنوك الروسيّة على الوفاء بالتزاماتها، مما أدّى إلى مخاوف من الإفلاس.[31]

أدّت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا إلى تفاقم مشكلات العزلة التكنولوجية، إذ كانت معظم البنوك الروسية تعتمد بشكل رئيس على البرمجيات والتقنيات الغربية في إدارة عملياتها اليومية وضمان سلاسة العمل المصرفي. ومع بدء تطبيق العقوبات، توقفت تحديثات هذه البرمجيات والدعم الفني اللازم لها، مما خلق فجوة تقنية حرجة في البنية التحتية للقطاع المصرفي الروسي. وقد اضطرت البنوك الروسية، في ظل هذه التحديات، إلى تسريع عملية تطوير بدائل محلية، وهو ما ترتّب عليه ارتفاع ملحوظ في التكاليف التشغيلية، وظهور ثغرات أمنية عززت من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الهجمات السيبرانية والمخاطر التقنية الأخرى.

وبالرغم هذه التحديات، أبدت البنوك الروسية قدرة سريعة على التكيّف، حيث سعت إلى ابتكار حلول مرنة لمعالجة تداعيات العزلة التقنية، مستفيدة من الدعم الحكومي المباشر، ومن استخدام آليات مالية بديلة. وفي هذا الإطار، استثمرت المؤسسات المصرفية الروسية في تقنيات ناشئة، من أبرزها تقنية "البلوك تشين(Blockchain) "، التي وفّرت قنوات آمنة لإجراء المعاملات المالية الدولية، دون المرور بالأنظمة المصرفية الغربية التقليدية. وقد أتاح هذا الاستثمار لروسيا بناء بنية تحتية لامركزية للمدفوعات، ما ساعدها في تقليص اعتمادها على التقنيات الغربية. فضلًا عن ذلك، أسهمت الشراكات المتنامية مع شركات التكنولوجيا غير الغربية، لاسيّما من الصين والهند، في تطوير برامج مصرفية بديلة صُممت خصيصًا لتجاوز تأثير العقوبات الغربية، مما مكّن البنوك الروسية من الحفاظ على مستوى مقبول من الكفاءة التشغيلية والوظائف المالية.[32]

[30] Philip Luck, **How Sanctions Have Reshaped Russia's Future,** center for strategic & International Studies (CSIS), February 24, 2025.
[31] **Sanctions hurt, but Russia's banks keep profiting,** op.cit.
[32] **Sanctions hurt, but Russia's banks keep profiting,** op.cit.

سعت الحكومة الروسية إلى تقليص تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني من خلال تبنّي استراتيجيات مرنة، شملت تفعيل بدائل اقتصادية ومالية تضمن استمرارية الأنشطة الاقتصادية الحيوية. وقد اعتمدت موسكو في ذلك على مزيج من السياسات التكيفية، والدعم الحكومي، إلى جانب تنمية الشراكات الاستراتيجية مع القوى الاقتصادية غير الغربية. ومن أبرز المبادرات في هذا السياق، تطوير نظام تحويل الرسائل المالية المحلي المعروف باسم SPFS (System for Transfer of Financial Messages)، [33] ليكون بديلًا عن نظام SWIFTالعالمي. ورغم أن هذا النظام لا يتمتع بنفس نطاق الانتشار أو الكفاءة التشغيلية التي يتميز بها نظيره الغربي، إلا أنه مكّن روسيا من ضمان استمرارية المعاملات المالية المحلية، بل وامتد ليشمل التعاون مع عدد من المؤسسات الأجنبية، لاسيما من دول كالصين، والهند، وإيران. وقد انضمت العديد من البنوك من تلك الدول إلى شبكة SPFS، مما أتاح لروسيا الاحتفاظ بقناة اتصال مالية مع العالم الخارجي، رغم ما يتطلبه ذلك من تحمّل تكاليف إضافية وتأخيرات تشغيلية.[34]

وفي إطار الجهود المبذولة لفك الارتباط عن المنظومة المالية الغربية، قامت روسيا أيضًا بتطوير نظام الدفع المحلي المعروف باسم "مير (MIR) "، ليكون بديلاً عن أنظمة الدفع الغربية مثل "فيزا" و"ماستركارد"، اللتين علقتا عملياتهما في السوق الروسية. وقد توسّع نطاق استخدام بطاقة "مير" في عدد من الدول التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع روسيا، من بينها تركيا وبيلاروسيا، ما ساعد على تقليص الاعتماد على البنية المالية الغربية. كما اعتمدت الحكومة الروسية بطاقة "مير" بشكل رسمي في صرف رواتب موظفي القطاع العام والمعاشات التقاعدية، وهو ما ساعد على تعزيز قبولها محليًا. بالتوازي مع ذلك، تبنّت موسكو استراتيجية تهدف إلى "الاستغناء عن الدولار" أو ما يعرف بـDe-Dollarization، من خلال التوسع في استخدام الروبل الروسي واليوان الصيني في التبادلات التجارية الدولية. وقد ساعدت الاتفاقيات الثنائية مع الصين والهند، وغيرهما من الشركاء التجاريين، في استبدال الدولار بالعملات الوطنية، مما قلّل من انكشاف الاقتصاد الروسي على العقوبات المرتبطة بالعملة الأميركية، وأسهم في تعزيز قدرته على تجاوز القيود التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها. [35]

وبالرغم استبعاد روسيا من نظام SWIFT، والذي وُصف إعلاميًا بـ"السلاح النووي المالي"، كان من المفترض أن يشلّ النظام المالي الروسي، إلا أنّ تداعيات هذا الإجراء لم تكن على قدر التوقعات الغربية. فقد تمكنت موسكو من تقليص الآثار المباشرة للعقوبات من خلال إنشاء نظم بديلة، واللجوء إلى قنوات غير رسمية لنقل الأموال، مثل استخدام البنوك الوسيطة، أو عبر دعم من قبل رجال الأعمال الروس النافذين الذين يمتلكون علاقات قوية مع دوائر صنع القرار. كما أظهرت مرونة الاقتصاد الروسي قدرة ملحوظة على الصمود، ما ساعد العديد من الشركات على الاستمرار في أداء أعمالها رغم التحولات الهيكلية الناتجة عن العقوبات. [36]

---

[33] نظام (SPFS): هو نظام روسي للمراسلات الماليّة، تمّ تطويره بواسطة البنك المركزي الروسي كبديل محلي لنظام سويفت العالمي. يهدف نظام (SPFS) إلى تسهيل التحويلات الماليّة وتبادل المعلومات الماليّة بين البنوك والمؤسسات الماليّة في روسيا، ويوفر النظام قنوات آمنة وموثوقة للتحويلات الداخلية والدوليّة بالروبل الروسي والعملات الأجنبية. وقد تمّ تطويره بعد فرض عقوبات اقتصاديّة على روسيا من قبل الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي في سنة 2014، والتي أثرت على قدرة البنوك الروسيّة على الوصول إلى النظام المصرفي العالمي.

[34] **Sanctions hurt, but Russia's banks keep profiting,** op.cit.

[35] **Sanctions hurt, but Russia's banks keep profiting,** op.cit.

[36] رضا زيدان، **عام على الحرب في أوكرانيا.. كيف واجه الاقتصاد الروسي عقوبات الغرب؟** الميادين نت، 2023/2/23.
https://www.almayadeen.net/، تاريخ الدخول: 2025/3/22.

وعلى الرغم من الضغوط الكبيرة التي فرضتها العقوبات الدولية على الاقتصاد الروسي، إلا أن الاقتصاد أظهر صلابة لافتة، وذلك بفضل امتلاك روسيا موارد طبيعية غنية، وبدعم من شركاء استراتيجيين، أبرزهم الصين. وتشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2023 إلى أن الصين والهند أصبحتا أكبر مستوردين للصادرات الروسية، حيث بلغت حصة الصين 32.7% من مجمل الصادرات، بينما استحوذت الهند على 16.8%. ويُذكر أن حصة الصين في عام 2021 لم تتجاوز 14.6%، بينما كانت حصة الهند لا تتعدى 1.56%. وقد جاءت هذه الطفرة في العلاقات التجارية مع آسيا لتعويض التراجع الكبير في حصة الدول الأوروبية التي كانت تستحوذ في السابق على 50% من الصادرات الروسية، وانخفضت في عام 2023 إلى نحو 15% فقط. وتُظهر البيانات أيضًا أن ما لا يقل عن 70% من صادرات روسيا من النفط الخام المنقولة بحرًا باتت تتم من خلال ما يُعرف بـ"أسطول الظل"، وهو أسطول من الناقلات التي تُدار خارج النطاق الغربي، وتُستخدم لتفادي آليات المراقبة والعقوبات. وتشير التقديرات إلى أن الصين والهند وتركيا باتت تستحوذ على ما يقارب 95% من مجمل صادرات النفط الروسي المنقول بحرًا. وإلى جانب صادرات الطاقة، اعتمدت روسيا بشكل متزايد على الصين في توفير المنتجات التقنية عالية القيمة، والسلع الصناعية، والمواد المستخدمة في الصناعات الدقيقة، لمواجهة القيود الغربية المفروضة على الواردات ذات الاستخدام المزدوج (المدني والعسكري). [37]

وعلى خلاف ما كان متوقعًا من قبل المؤسسات الغربية، أظهر الاقتصاد الروسي معدلات نمو إيجابية على مدى عامين متتاليين، بالرغم من استمرار فرض العقوبات. فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي الروسي نموًا بنسبة 4.1% في عام 2024، بعد انكماشه في عام 2022. كما تجاوزت معدلات النمو في روسيا مثيلاتها في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خلال عامي 2023 و2024، مما يعكس مرونة البنية الاقتصادية الروسية، والتي بلغت قيمتها نحو 2.2 تريليون دولار. وقد استمرت المصانع الروسية في العمل وتوفير المواد الأولية والمكونات الصناعية اللازمة، رغم اتساع نطاق العقوبات، بما في ذلك تلك المفروضة على واردات التكنولوجيا والآلات المتقدمة. ويشير هذا الأداء إلى أن روسيا استطاعت تطوير منظومة اقتصادية قادرة على امتصاص الصدمات، وضمان استمرار عمل آلة الحرب، وهو ما يُعدّ مؤشرًا على قدرة روسيا على التكيّف في ظلّ اقتصاد دولي يتّسم بتزايد الانقسام والتسييس. [38]

خلال السنوات الثلاث الماضية، استطاعت روسيا أن تعيد هيكلة اقتصادها بشكل استراتيجي وممنهج، محوّلة بذلك أولوياتها من التركيز على الازدهار المدني إلى تعزيز القدرة الإنتاجية في القطاع العسكري. وبالرغم من أنّ العقوبات الغربيّة كان لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد الروسي في البداية، بيد أنّ روسيا تمكنت من التكيّف مع هذه الضغوط عبر إقامة تحالفات اقتصاديّة مع دول مثل؛ الصين، الهند، وتركيا، إضافة إلى تبنّي سياسات اقتصاديّة مرنة مكّنتها من تعزيز من استقرارها الداخلي، وتوفير الموارد الأساسيّة اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي في ظل الظروف المعقدة والصعبة.

من جانب آخر أسفرت العقوبات عن تكبّد دول الاتّحاد الاوروبي تكاليف اقتصاديّة باهظة نتيجة تراجع التجارة مع روسيا، وارتفاع أسعار الطاقة، ممّا أثقل كاهل الاقتصاد الأوروبي، ودفع بعض الدول إلى إعادة تقييم تأثير هذه العقوبات على المدى البعيد، وبالتالي، فإنّ من الطبيعي أن تتزايد التساؤلات حول فعّاليّة هذه العقوبات في تحقيق الأهداف السياسيّة التي وضعتها الدول الغربيّة، خاصة في

[37] **كيف نجح الاقتصاد الروسي في الالتفاف على العقوبات الغربيّة؟** موقع الجزيرة نت، 2025/2/26، https://aja.ws/o2hpoy، تاريخ الدخول: 2025/3/22.

[38] **ماذا فعلت 3 سنوات من الحرب في اقتصاد روسيا؟** سكاي نيوز عربية، 2024/2/24، https://www.skynewsarabia.com/، تاريخ الدخول: 2025/3/22.

ظل تعثرها في تغيير سياسات روسيا أو التأثير بشكل كبير على قيادتها، ويثير هذا الوضع قلقًا بشأن جدوى الاستمرار في هذا النهج العقابي طويل الأمد، في حين أنّ التكلفة الاقتصاديّة قد تكون أكبر من الفوائد المتوقعة.

من الناحية السياسيّة، نجحت العقوبات الغربيّة إلى حدّ ما في عزل روسيا دبلوماسيًا على الساحة الدوليّة، فقد أدّت إلى تقييد علاقاتها مع العديد من الدول والمنظمات الغربيّة، وعزلها عن بعض المؤسسات الدوليّة المهمّة، بيد أنّ العقوبات لم تتمكن من دفع القيادة الروسيّة إلى تعديل سياساتها أو إرغامها، أو التخلّي عن مواقفها تجاه القضايا المرتبطة بحلقات المواجهة والصراع، بخاصّة فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانيّة، فبالرغم من الضغوط السياسيّة والاقتصاديّة المكثّفة التي فرضتها الدول الغربيّة، استمرت روسيا في تنفيذ سياستها العسكريّة في أوكرانيا، ولم تظهر أيّ مؤشرات حول تراجعها عن التصعيد العسكري، بل على العكس من ذلك، عزّزت موسكو أنشطتها العسكريّة في الميدان الأوكراني، ما يشير إلى أنّ العقوبات لم تكن فعّالة بما يكفي في الضغط على القيادة الروسيّة لتغيير نهجها، أو إرغامها لتبني خيارات تنسجم مع المصالح الأميركيّة.

**الفرع الثاني: استخدام الموارد الأميركيّة كبديل للطاقة الروسيّة**

لا يُمكن اختزال المسعى الأميركي للسيطرة على منابع الطاقة الرئيسيّة في العالم ضمن إطار المصالح الاقتصادية البحتة، بل يُعدّ جزءًا من استراتيجيّة شاملة ومعقّدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والجيوسياسية على حدّ سواء. ويشكّل هذا التوجّه ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الأميركية، إذ تسعى الولايات المتحدة من خلاله إلى تكريس هيمنتها العالمية عبر امتلاك القدرة على التحكم الاستراتيجي في الموارد الحيوية، وعلى رأسها النفط الخام والغاز الطبيعي. هذا التحكم لا يقتصر على ضمان إمدادات مستقرة للطاقة، بل يمتد ليمنح واشنطن أدوات نفوذ تؤثّر من خلالها في مسارات الأسواق العالمية، وتُرسّخ بذلك موقعها كقوة قادرة على صياغة السياسات الدولية وتوجيه التفاعلات الجيوسياسية وفقًا لمصالحها. وتقوم هذه الاستراتيجية على مبدأ مركزي مفاده أن النفط لا يُعدّ مجرد سلعة اقتصادية قابلة للتداول، بل يُمثل موردًا إنتاجيًا جوهريًا، ومحركًا حاسمًا في توليد الثروة، التي تُسهم بدورها في بناء عناصر القوة الشاملة، سواء كانت عسكرية، اقتصادية أو سياسية. ومن هذا المنطلق، ترتبط السيطرة على الطاقة ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على توسيع النفوذ الاستراتيجي الأميركي على الساحة الدولية.

عبّرت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، هيلاري كلينتون، عن هذا التوجّه بشكل صريح في عام 2009، عندما أكدت أنّ الاعتماد الأميركي على مصادر خارجية للطاقة يُقوّض من استقلالية القرار السياسي، ويُلزم واشنطن باتخاذ خيارات قد تُقيَّد باعتبارات أمن الطاقة. وأشارت كلينتون إلى أن ضعف الولايات المتحدة في هذا المجال يفرض عليها تقديم تنازلات دبلوماسية غير مرغوبة. وبناءً على ذلك، فإنّ ضمان أمن الطاقة، وتحديدًا فيما يتعلق بالنفط والغاز، يُعدّ عنصرًا بنيويًا في السياسة الأميركية، وشرطًا أساسيًا لتعزيز قدرتها على التأثير في الدول المُصدّرة، والتلاعب باتجاهات الأسواق الدولية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

في هذا السياق، تمثّل سياسات الطاقة أحد الأركان الأساسية في معمار السياسة الخارجية الأميركية، إذ تتجاوز أهميتها حدود الاقتصاد، لتتحوّل إلى أداة حيوية في دعم القوة العسكرية والوزن السياسي الأميركي في العالم. ومن خلال هذه الأداة، تتمكن واشنطن من توسيع تأثيرها في القرارات الدولية، وفرض رؤيتها في القضايا الكبرى، فضلًا عن تعزيز قدرتها على احتواء التحديات والخصوم.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز مكانتها في النظام الطاقوي العالمي عبر زيادة طاقتها الإنتاجية من الموارد الهيدروكربونية، ما يمكّنها من استخدام الطاقة كوسيلة دفاعية واستراتيجية في الوقت ذاته. فتعزيز الإنتاج يُسهم في تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الطاقوي، ويُقلّص من الحاجة إلى الموردين الذين يُصنَّفون كخصوم جيوسياسيين، وهو ما يسمح للولايات المتحدة بتوجيه توازنات الطاقة العالمية لمصلحتها. كما تسعى هذه السياسة إلى الحدّ من قدرة اللاعبين التقليديين، مثل روسيا وإيران، على التحكم في أسعار الطاقة العالمية، إذ تُعدّ القدرة على فرض أسعار مرتفعة أحد أبرز أدوات هذه الدول في تمويل سياساتها الدفاعية وتوسيع نفوذها السياسي.

يمثل صعود الولايات المتحدة كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي المسال (LNG) تحوّلًا محوريًا في موازين القوى الاقتصادية والجيوسياسية على حدّ سواء. وتستفيد الولايات المتحدة في هذا الإطار من امتلاكها لاحتياطيات ضخمة من الغاز الصخري، الذي يتميّز بسهولة الاستخراج ووفرة العرض، مقارنة بمصادر الغاز التقليدية. ويُعدّ هذا المورد أداة استراتيجية تتيح للولايات المتحدة إعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية مع الدول المستهلكة للطاقة، خصوصًا في أوروبا، حيث تسعى واشنطن إلى تقليص اعتماد الأوروبيين على الغاز الروسي، وتعزيز تبعيتهم للإمدادات الأميركية، ما يضمن توطيد العلاقات مع الحلفاء ويُعزّز النفوذ الأميركي في الأسواق الدولية.

ومن خلال هذا التحوّل، تكتسب الولايات المتحدة موقعًا متقدّمًا في سوق الطاقة، ليس فقط من حيث القدرة على التصدير، بل أيضًا من حيث استخدام الطاقة كوسيلة ضغط وإكراه سياسي. ويُتيح هذا الواقع الجديد لواشنطن التأثير في خيارات الدول المستوردة للطاقة، وتوجيه سياساتها الخارجية بما يتوافق مع المصالح الأميركية، كما يُساهم في إضعاف قدرة منافسين مثل روسيا على استخدام الطاقة كسلاح جيوسياسي في علاقاتهم الدولية.

وبذلك، يُمكن القول إنّ التوجه الأميركي نحو الهيمنة على أسواق الطاقة، وتحديدًا في ما يخصّ إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي والنفط، يُعدّ تجسيدًا عمليًا لعقيدة الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، حيث لا تُنظر إلى موارد الطاقة كمجرد أدوات تنموية أو تجارية، بل كوسائل استراتيجية لتعزيز الهيمنة، وإعادة تشكيل التوازنات الدولية، وفق منطق القوة والمصلحة الوطنية الأميركية.

**أوّلًا: توظيفات السياسة الطاقوية الأميركيّة ضدّ روسيا**

خلال حقبة الحرب الباردة، وتحديدًا في عام 1981، سعى الرئيس الأميركي آنذاك، رونالد ريغان، بشكل حثيث إلى عرقلة مشروع مدّ خط أنابيب الغاز الطبيعي السوفياتي الذي كان يهدف إلى تزويد دول أوروبا الغربية بإمدادات الغاز الروسي. وقد جاءت هذه المحاولة في إطار استراتيجيّة أميركية أوسع تهدف إلى تقويض النفوذ السوفياتي المتنامي في القارة الأوروبية، إذ رأت إدارة ريغان أن زيادة اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي سيمنح موسكو قدرة أكبر على التأثير في قراراتها السياسية، بما يشكّل تهديدًا مباشرًا للمصالح الاستراتيجية الغربية. [39]

وبالرغم الجهود الأميركية المتواصلة، لم تفلح إدارة ريغان في وقف تنفيذ المشروع، حيث واصل الاتحاد السوفياتي بناء شبكة خطوط الغاز، بينما وجّه الرئيس الأميركي تحذيرات متكررة إلى حلفاء واشنطن الأوروبيين حول المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بالاعتماد المتزايد على الطاقة السوفياتية، مشددًا على أن هذا الاعتماد قد يُفضي إلى تقويض السيادة السياسية الأوروبية، ويجعلها أكثر عرضة للابتزاز

[39] محمد المنشاوي، **هل تستطيع واشنطن تعويض أوروبا عن الغاز الروسي؟** موقع الجزيرة نت، 2022/2/10، https://aja.me/pbc3ba، تاريخ الدخول: 2025/3/27.

الطاقوي من موسكو. وفي هذا السياق، دعا ريغان إلى ضرورة تنويع مصادر الطاقة الأوروبية، والبحث عن بدائل متنوعة في آسيا وشمال إفريقيا، وذلك من أجل ضمان أمن الطاقة وتعزيز الاستقلالية الأوروبية عن التأثيرات السوفياتية. وبعد مضي أكثر من أربعة عقود على تلك التحذيرات، تعود المسألة ذاتها إلى واجهة المشهد الجيوسياسي العالمي، ولكن في سياق مختلف، هو الحرب الروسية – الأوكرانية التي اندلعت في العام 2022. فقد أظهرت هذه الأزمة عمق التبعية الأوروبية للغاز الروسي، خاصة خلال فصل الشتاء، الأمر الذي كشف عن هشاشة البنية الطاقوية الأوروبية أمام الابتزاز السياسي المحتمل من موسكو، مما أعاد إلى الأذهان مخاوف ريغان القديمة بشأن التأثير السياسي للطاقة. [40]

وفي هذا الإطار، تبنّت الولايات المتحدة استراتيجيّة شبيهة بتلك التي اتّبعتها خلال الحرب الباردة، إذ سعت إلى تقليص النفوذ الروسي في أسواق الطاقة الأوروبيّة من خلال حشد الجهود الدبلوماسية والاقتصادية لإيجاد بدائل استراتيجية للغاز الروسي. وتكرّرت التجربة التاريخية عندما نجحت واشنطن، كما في الماضي، في الضغط على دول منتجة للنفط – لا سيّما السعودية – لزيادة الإنتاج بهدف خفض الأسعار، مما أضعف قدرة موسكو على الاستفادة من عوائد الطاقة. كما عملت على تشجيع تشكيل تحالفات طاقوية جديدة تضم دولًا رئيسية في إنتاج الغاز مثل قطر، النرويج، والجزائر، لتكون بدائل موثوقة لإمدادات الغاز الروسي نحو أوروبا. وقد تركزت الجهود الأميركية–الأوروبية المشتركة على تنويع مصادر الغاز، سواء من خلال تعزيز واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، أو من خلال التعاون مع دول شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. ويأتي هذا التوجّه في إطار استراتيجيّة طاقويّة أوسع تهدف إلى تقليص الاعتماد على الغاز الروسي بشكل تدريجي، وتحقيق ما يمكن وصفه بـ "الاستقلال الطاقوي النسبي" للدول الأوروبيّة. وتبرز أهمية هذه الاستراتيجية بالنظر إلى أنّ روسيا كانت توفّر ما يقارب 40% من احتياجات أوروبا من الغاز قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية، وهو ما جعل القرارات السياسية الأوروبية في كثير من الأحيان رهينة لمعادلات الطاقة الروسية.

وفي هذا السياق، أعادت الأزمة الأخيرة تشكيل مفاهيم أمن الطاقة الأميركي، حيث شهدت السنوات الماضية تطورًا في طبيعة التعاطي الأميركي مع هذه المسألة. فعلى الرغم من اختلاف المدارس داخل دوائر صنع القرار في واشنطن – بين من يُركّز على تحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقوي، ومن يدعو إلى الانخراط في منظومات طاقوية دولية متعدّدة – إلا أنّ هناك إجماعًا على أنّ أمن الطاقة بات يُشكّل جزءًا من منظومة الأمن القومي الأميركي، لما له من تداعيات مباشرة على الاقتصاد والسياسة والبيئة، فضلاً عن دوره المحوري في إدارة العلاقات الدولية. وقد ساهمت الطفرة الإنتاجية في قطاع النفط والغاز الأميركي خلال السنوات الأخيرة في إحداث تحوّل كبير في الجغرافيا الطاقويّة العالمية، إذ ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط من نحو 5 ملايين برميل يوميًا إلى أكثر من 9 ملايين برميل يوميًا، في حين زاد استهلاك الغاز الطبيعي على مستوى العالم، لا سيّما في الدول غير الغربية كالصين، التي باتت واحدة من أكبر الأسواق العالمية لهذا المورد الحيوي. كما شهدت دول غربية عديدة – وعلى رأسها الولايات المتحدة – ارتفاعًا كبيرًا في استهلاك الغاز بفعل النمو الصناعي والتقني. [41]

[40] المرجع نفسه.

[41] Nyman, J," Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy security in the US", **Journal of International Relations and Development**, 2018, p.5.

وإزاء هذا الواقع الجديد، يُمكن القول إنّ الولايات المتحدة قد نجحت إلى حدّ بعيد في تعزيز مكانتها كفاعل محوري في أسواق الطاقة العالمية، سواء من حيث الإنتاج أو التصدير، مما يمكّنها من لعب دور رئيسي في إدارة الأزمات الطاقويّة الدولية. ويُعدّ هذا التحوّل بمثابة خطوة استراتيجية تتيح لواشنطن وحلفائها مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمات الجيوسياسية، وتُقلّل في الوقت ذاته من هامش المناورة الذي كانت تتمتع به روسيا في توظيف الطاقة كأداة للضغط السياسي على أوروبا والعالم الغربي.

بعد اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة في العام 2022، بدأت الدول الغربيّة في فرض عقوبات اقتصاديّة على روسيا، بما في ذلك حظر واردات الطاقة الروسيّة، فكانت الأوّلوية الأكثر إلحاحًا التي تتصدر جدول السياسة الأميركيّة هي تقليص الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي، وتحديد مصادر بديلة للإمدادات الغازية، وقد سعت الولايات المتّحدة إلى لعب أدوار أكثر مركزيّة في الجهود المبذولة لتقليص إيرادات النفط الروسيّة، والحدّ من الاعتماد العالمي على صادرات النفط الروسيّة، مع تقليص أيضًا تأثير ذلك على أسعار النفط العالميّة أيضًا من خلال خبرتها في إدارة توازنات سوق الطاقة العالمي.[42] كشفت إدارة معلومات الطاقة الأميركيّة في 17 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2024 عن ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى مستوى غير مسبوق، كما بيّنت أنّ إنتاج الحقول الأميركيّة من النفط الخام ارتفع حوالي 100 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى مستوى غير مسبوق، حوالي 13.5 مليون برميل يوميًّا. تأتي هذه الخطوة من اجل تعويض أوروبا عن النفط الروسي، وفي سبيل السيطرة على الأسعار العالميّة للنفط الخام والبنزين.[43]

لعبت الشركات الأميركيّة دورًا محوريًّا في تأمين إمدادات الطاقة لأوروبا، إذ قدّمت ما يقارب 50 في المئة من إجمالي إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى القارة، بالإضافة إلى 12 في المئة من احتياجاتها النفطية. يأتي ذلك في وقت كان يشهد فيه القطاع الطاقي الأوروبي تحوّلا جذريًّا، نتيجة لتأثيرات الحرب الروسيّة في أوكرانيا والعقوبات الدوليّة المفروضة على موسكو؛ وقد ساهمت هذه الإجراءات، في تراجع شحنات النفط والغاز الروسيّة إلى أوروبا بشكل كبير، إذ انخفضت إلى مستويات متدنية لسياسة إيجاد البدائل والعقوبات، فضلاً عن فرض الاتّحاد الأوروبي سقفًا سعريًّا على الطاقة الروسيّة. [44]

كشفت الحرب في أوكرانيا عن البُعد الاستراتيجي المتصاعد لصادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية، التي لم تعد تُمثّل أهمية اقتصادية في إطار أمن الطاقة فحسب، بل أصبحت أداة جيوسياسية فعّالة ضمن ما يمكن وصفه بـ"ترسانة الناتو". فقد أسهمت سياسة واشنطن القائمة على تعويض الدول الأوروبية عن إمدادات الطاقة الروسية في إضعاف المكانة الجيوسياسية لموسكو، ودفعها إلى البحث عن أسواق بديلة، لا سيّما في آسيا، حيث أصبحت الصين من بين أبرز مستوردي الطاقة الروسية، وهو ما منح بكّين فرصًا إضافية لتعزيز نفوذها في علاقاتها مع روسيا التي باتت أكثر عزلة عن الغرب.

وفي السنوات الأخيرة، رسّخت الولايات المتحدة موقعها كأكبر منتج للنفط عالميًّا، إذ تجاوز إنتاجها حاجز الـ20 مليون برميل يوميًا من السوائل النفطية، وهو ما يعادل نحو خمس إجمالي الطلب العالمي. ويُقدَّر أن أكثر من مليوني برميل يوميًا من هذا الإنتاج يتم تصديره إلى أوروبا، أي ما يزيد عن نصف صادرات النفط الأميركي، بينما تُوجَّه الكميات المتبقية إلى أسواق آسيوية. وتشير البيانات الرسمية الأميركية إلى أنّ أبرز الدول الأوروبية المستوردة للنفط الأميركي تشمل هولندا، إسبانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، الدنمارك، والسويد. وعلى مستوى الغاز، تُعدّ الولايات المتحدة كذلك أكبر منتج ومستهلك عالميًّا، إذ تجاوز إنتاجها 103 مليارات قدم مكعب يوميًا. وفي عام

[42] Trevor Houser, **US Policy Options to Reduce Russian Energy Dependence**, Rhodium Group, MARCH 8, 2022.
[43] أحمد سلطان، **تأثيرات متوقعة على سياسة الطاقة الأميركيّة: ماذا لو نجح "ترامب"؟** المركز المصري للدراسات الاستراتيجيّة، 30 أكتوبر، 2024.
[44] Ben Lefebvre, **How American energy helped Europe best Putin,** Politico, 23/2/2023.

2024، بلغ متوسط صادرات الغاز الطبيعي الأميركي إلى أوروبا نحو 12 مليار قدم مكعب يوميًا، حيث استحوذت القارة الأوروبية على نحو 66% من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركي خلال عام 2023. وقد كانت المملكة المتحدة، فرنسا، إسبانيا، وألمانيا من بين أبرز الوجهات المستوردة. [45]

وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى أنّه في عام 2022، تم تصدير ما مجموعه 11.776 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمنتجات البترولية الأميركية إلى الدول الأوروبية. وقد جاءت هذه الزيادة في صادرات النفط قبل وقت قصير من بدء سريان حظر الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسي المنقول بحرًا، والذي دخل حيّز التنفيذ في ديسمبر 2022، مصحوبًا بتحديد سقف سعري عند 60 دولارًا للبرميل للنفط الروسي من قِبل الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع، كشرط لاستخدام خدمات الشحن والنقل الغربية.[46]

بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركي ذروتها في عام 2023، حيث شكّلت حوالي 26% من إجمالي صادرات الطاقة الأميركية. وتُعد هذه القفزة امتدادًا لمسار تصاعدي بدأ منذ عام 2014، أسهم في تحويل الولايات المتحدة إلى دولة مصدّرة صافية للغاز لأول مرة منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي. ففي عام 2017، تحوّلت واشنطن رسميًّا إلى مصدر صافٍ للغاز الطبيعي، ومع نهاية عام 2023، سجّلت أدنى مستوياتها على الإطلاق من صافي واردات الغاز. وقد شهد عام 2023 انخفاضًا في واردات الغاز الطبيعي بنسبة 3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 14% فقط من إجمالي واردات الطاقة الأميركية. وفي المقابل، ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا بنسبة تقارب 10% من إجمالي صادرات الغاز، ما يؤكد تعاظم الدور الأميركي في ملء الفراغ الذي خلفه تراجع الغاز الروسي في الأسواق الأوروبية. [47]

وفي ذات السياق، سجّلت صادرات النفط الخام الأميركي رقمًا قياسيًا في عام 2023، إذ بلغ متوسطها 4.1 ملايين برميل يوميًا، بزيادة سنوية قدرها 13% مقارنة بعام 2022، والذي كان قد شهد أيضًا مستويات تاريخية مرتفعة. ومنذ رفع الحظر الأميركي على معظم صادرات النفط الخام في عام 2015، استمرت الصادرات في الارتفاع، باستثناء عام 2021. وفي عام 2023، بلغ الإنتاج الأميركي من النفط الخام مستوى غير مسبوق وصل إلى 12.9 مليون برميل يوميًا، بزيادة 9% مقارنة بعام 2022. وتُظهر الاتجاهات الجغرافية لصادرات النفط الخام الأميركي منذ عام 2018 أن أوروبا وآسيا وأوقيانوسيا كانت الوجهات الإقليمية الرئيسية، غير أن أوروبا أصبحت، بعد الحرب في أوكرانيا، السوق الأهم لتلك الصادرات. ففي عام 2023، بلغ متوسط صادرات النفط الأميركي إلى أوروبا نحو 1.8 مليون برميل يوميًا، مستفيدًا من العقوبات المفروضة على روسيا، التي شملت حظر النفط الخام المنقول بحرًا، ما عزّز الاعتماد الأوروبي على المورد الأميركي. وفي ديسمبر 2024، وصلت صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركي إلى مستويات قياسية جديدة، إذ بلغت 8.5 ملايين طن، مدفوعة بتشغيل محطتين جديدتين للتصدير. وأدّى ذلك إلى ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 4.5% على أساس سنوي. واحتفظت أوروبا بموقعها كأكبر مستورد للغاز الأميركي خلال هذا الشهر، حيث استحوذت على 69% من إجمالي

[45] "ترمب يهدد أوروبا... زيادة شراء النفط والغاز الأميركي أو مواجهة الرسوم" ، **صحيفة الشرق الأوسط**، 20كانون الأوّل/ديسمبر 2024.
[46] **صادرات قياسية من النفط الأميركي إلى أوروبا تحسباً لأي نقص طارئ**، موقع العربي الجديد، 2022/12/7، https://www.alaraby.co.uk/، تاريخ الدخول: 2025/3/27.

[47] **U.S. energy facts explained**, U.S. Energy Information Administration, July 15, 2024.

الشحنات (5.84 مليون طن)، مقارنة بـ5.09 ملايين طن في نوفمبر. كما شهدت الواردات الآسيوية ارتفاعًا طفيفًا لتبلغ 2.01 مليون طن، أو ما يعادل 24% من الإجمالي[48].

أدّت الحرب في أوكرانيا إلى تغييرات جسيمة في حصة الشركاء الرئيسيين، نظرًا للعقوبات المفروضة بشكل مباشر وغير مباشر على واردات منتجات الطاقة الروسيّة. فيما يتعلق بالزيوت البترولية، دخل حظر الاتّحاد الأوروبي على واردات النفط الخام الروسي المنقول بحرًا حيّز التنفيذ في 5 ديسمبر 2022، تلاه الحظر على منتجات النفط المكررة اعتبارًا من 5 فبراير 2023؛ ولم تعد روسيا من بين أكبر 7 شركاء في السنتين الأخيرتين. وفي عام 2024، كانت الولايات المتّحدة (16.1%)، النرويج (13.5%)، وكازاخستان (11.5%) هي أكبر الدول المُصدّرة للنفط إلى الدول الأوروبيّة؛ كما حافظت الولايات المتّحدة على موقعها كأكبر مزوّد للغاز الطبيعي المسال للاتحاد الأوروبي (45.3%).[49]

بالمحصّلة، استطاعت الولايات المتّحدة استغلال تأثيرات الأزمة الأوكرانيّة كفرصة استراتيجيّة بغية تعزيز إمدادات الطاقة الرئيسيّة إلى دول الاتّحاد الأوروبي، في وقت كانت فيه الأخيرة تسعى إلى تقليل اعتمادها على الطاقة الروسيّة، والتي كانت تمثّل مصدرًا رئيسيًّا للطاقة في العديد من الدول الأوروبيّة. في هذا السياق، تمكّنت الولايات المتّحدة من زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى القارة الأوروبيّة، وهو ما منحها دورًا محوريًّا في مواجهة الآثار الناتجة عن نقص إمدادات الطاقة من روسيا، كما دعمت واشنطن جهود الاتّحاد الأوروبي في التخلص التدريجي من الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي، فعملت على توفير بدائل طاقة آمنة وموثوقة، ممّا ساهم في تعزيز مكانتها كقوّة عالميّة في مجال الطاقة، وتمتين علاقاتها الاستراتيجيّة مع الاتّحاد الأوروبي في مواجهة تحديات الأمن الطاقوي العالمي. علاوة على ذلك، يمكن النظر إلى هذه الدينامية على أنّها أداة ضغط إرغاميّة فعّالة ضدّ روسيا، إذ تمكّنت الولايات المتّحدة من تقليص قدرة روسيا على استخدام الطاقة كسلاح في صراعاتها الجيوسياسيّة، وتقليل قدراتها على استخدام إمدادات الطاقة كأداة للنفوذ والابتزاز السياسي.

[48] U.S. crude oil exports reached a record in 2023, U.S. Energy Information Administration, March 18, 2024.

[49] Eurostat, **EU imports of energy products - latest developments,** June 2025.

**EU imports of petroleum oils by partner**
(share (%) of trade in value)

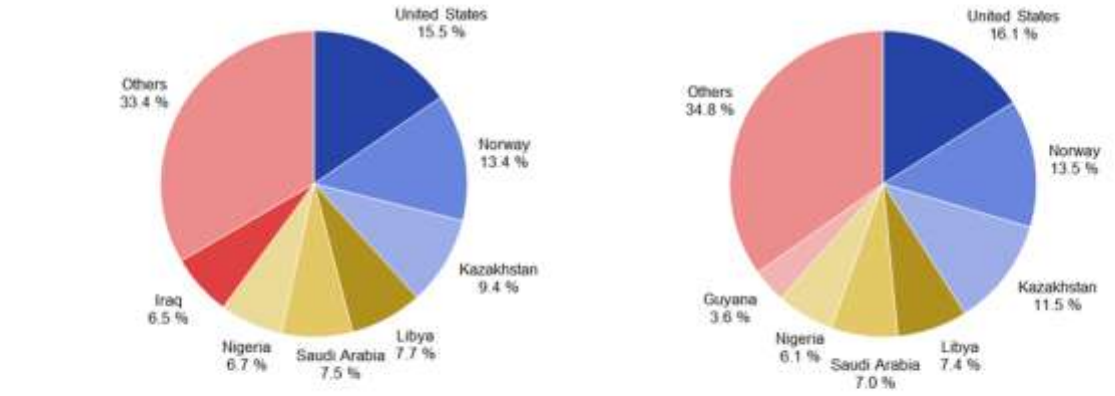


Source: Eurostat database (Comext) and Eurostat estimates

eurostat

**EU imports of liquefied natural gas by partner**
(share (%) of trade in value)

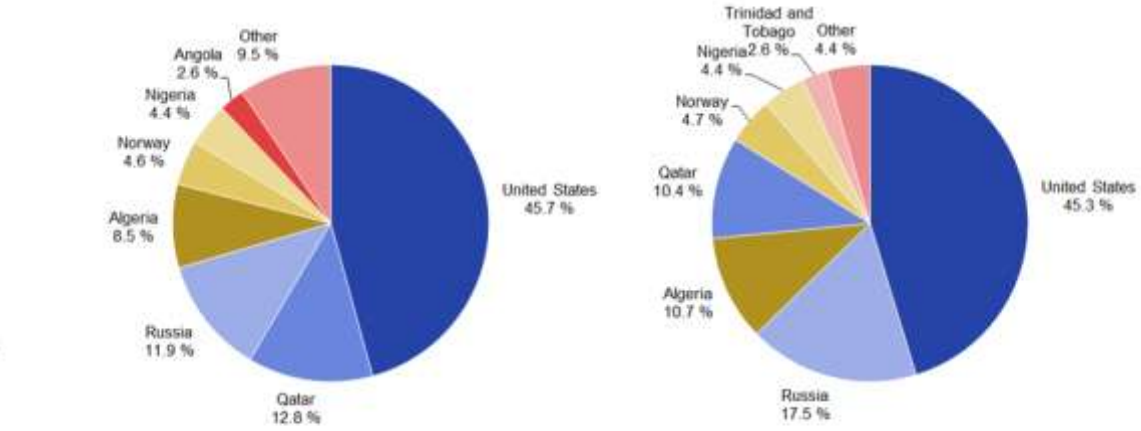


Source: Eurostat database (Comext) and Eurostat estimates

eurostat

**ثانيا: تأثير السياسة الطاقوية الأميركيّة على النفوذ الروسي**

في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها العالم، أضحت الطاقة موردًا استراتيجيًّا ذا أهمية بالغة في العلاقات الدولية، ومحركًا رئيسًا للصراعات والتوازنات الإقليمية والدولية. ويواجه المجتمع الدولي تحديات متزايدة في تأمين مصادر الطاقة، نتيجة لتصاعد التوترات بين القوى الكبرى، خصوصًا مع اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية في فبراير 2022. وقد باتت الطاقة أداةً حيوية تمارس عبرها الدول المصدّرة نفوذًا سياسيًّا واقتصاديًّا واسعًا؛ فلم تعد تُعامل بوصفها مصدر دخل اقتصادي فحسب، بل أصبحت وسيلة ضغط استراتيجية تستخدمها الدول لفرض إرادتها على الدول المستوردة.

جسّدت الحرب في أوكرانيا هذا التحول بشكل جلي، إذ أعادت رسم معادلات الطاقة في أوروبا، ودفعت بالاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في اعتماده طويل الأمد على الطاقة الروسية. فلطالما شكّلت صادرات الغاز الطبيعي والنفط أدوات مركزية في النفوذ الجيوسياسي الروسي، لا سيّما في علاقاتها مع دول أوروبا الغربية، التي كانت تعتمد بشكل كبير على تلك الإمدادات. غير أن اندلاع النزاع في أوكرانيا دفع أوروبا، وبدعم وتشجيع من الولايات المتحدة، إلى التحول بعيدًا عن مصادر الطاقة الروسية، والبحث عن بدائل تتماشى مع مصالحها الاستراتيجية وتقلل من تعرضها للابتزاز الجيوسياسي.

في هذا السياق، عملت الولايات المتحدة على تعزيز صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى القارة الأوروبية، في خطوة هدفت إلى تقويض نفوذ موسكو في سوق الطاقة، وإعادة تشكيل خارطة النفوذ الاقتصادي في المنطقة. وقد ساعد هذا التحول في تعزيز قدرة واشنطن على ممارسة ضغوط مباشرة على روسيا، ومحاولة كبح توجهاتها الجيوسياسية من خلال تقليص عائداتها من الطاقة.

على المستوى الاقتصادي، كان لهذا التحول آثار عميقة على روسيا، تجلّت في:[50]

- **خسارة إيرادات أساسية** :فقدت موسكو أحد أبرز مصادر تمويل الميزانية العامة، ما أدى إلى ضغوط مالية متزايدة على الخزينة الروسية. وتشير البيانات إلى انخفاض إيرادات روسيا من النفط بنسبة 50% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.
- **تراجع في الاستثمارات الأجنبية** :تصاعدت المخاوف من المخاطر الجيوسياسية، ما دفع العديد من المستثمرين إلى الانسحاب من السوق الروسية، متسببين في تراجع ملحوظ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- **فقدان أسواق استراتيجية** :اضطرت روسيا إلى تحويل صادراتها من النفط والغاز إلى أسواق بديلة مثل الصين والهند، ولكن بأسعار أقل من السوق، وبهامش ربح منخفض، ما قلل من العوائد الاستراتيجية التي كانت تحققها من السوق الأوروبية.
- **تكاليف لوجستية واستثمارية مرتفعة** :أدّى التحول في وجهات التصدير إلى ارتفاع تكاليف النقل واللوجستيات، كما فرض تحديات على البنية التحتية. ومثال على ذلك، مشروع "قوة سيبيريا 2(Power of Siberia 2) "، الذي تخطط روسيا من

[50] انتصار عنتر، **العقوبات الغربيّة تتسبب في انخفاض عائدات موسكو من النفط**، موقع اندبندنت عربية، 2023/12/23، https://www.independentarabia.com/، تاريخ الدخول: 2025/3/29.

خلاله لنقل 50 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا إلى الصين عبر منغوليا بحلول عام 2030، وهو مشروع يتطلب استثمارات ضخمة، ويعكس التحول الاستراتيجي القسري في سياسة روسيا الطاقوية.

لم تقتصر الحرب في أوكرانيا على انعكاسات سياسية، بل كان لها تأثيرات أيضا على سوق الطاقة العالمي، وأظهرت حجم الترابط بين الأمن الطاقوي والسياسات الجيوسياسية. وفي خضم هذا المشهد، تبرز الولايات المتحدة كمزوّد بديل للطاقة وكفاعل مركزي في إعادة هندسة معادلات النفوذ في سوق الطاقة، بينما تواجه روسيا تحديات متزايدة في الحفاظ على مكانتها السابقة كمصدر طاقوي مهيمن. وتبقى الطاقة، في نهاية المطاف، أداة استراتيجية تُوظَّف على نحو متزايد في رسم معالم النظام الدولي الجديد.

إضافة إلى ما تقدّم، تعرّضت الميزانية الروسيّة لضغوط متزايدة مع انخفاض عائدات النفط والغاز بسبب العقوبات الغربيّة وتراجع الأسعار؛ ففي يناير 2023، انخفضت الإيرادات الشهرية من الضرائب والجمارك المرتبطة بمبيعات الطاقة بنسبة 46% على أساس سنوي، وهو أدنى مستوى منذ أغسطس 2020. أدّى هذا التراجع في الإيرادات إلى زيادة العجز في الميزانية، ممّا دفع الحكومة الروسيّة إلى الاعتماد بشكل أكبر على "صندوق الرفاه الوطني" لسدّ الفجوة التمويلية؛ الأمر الذي حوّل مهمّة هذا الصندوق الذي يُستخدم عادة لمواجهة التحديات الاقتصاديّة، إلى أداة أساسية لدعم الميزانية في ظل انخفاض الإيرادات. علاوة على ذلك، واجه الاقتصاد الروسي صعوبات في تمويل الحرب والبنية التحتيّة، مما أثر على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. [51]

أدّت العقوبات الغربيّة التي فُرضت عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا إلى انسحاب شركات طاقة كبرى مثل "شل بي بي"، و"إكسون موبيل" من مشاريع النفط والغاز الروسيّة؛ الأمر الذي أفضى إلى انخفاض حادّ في الاستثمارات الأجنبية داخل هذا القطاع الحيوي. علاوة على ذلك، فرضت الدول الغربيّة حظراً على تصدير المعدات والتقنيات النفطية الحديثة إلى موسكو، ممّا أثّر سلبًا على كفاءة الإنتاج ورفع من تكاليفه. وانخفضت الاستثمارات في مجال التنقيب والإنتاج بمقدار 15 مليار دولار خلال عام 2022 وحده، في ظل التحديات التقنية المتزايدة وصعوبة تعويض التكنولوجيا الغربيّة.[52]عمدت الولايات المتّحدة إلى تزويد القارة الأوروبيّة بالطاقة نظرا الى كونها بديلًا موثوقًا، بخاصة فيما يرتبط بالغاز الطبيعي المُسال الذي كان يصل إلى دول أوروبا بشكل كبير عبر الإمدادات الروسيّة. استخدمت واشنطن مخزون الطاقة كأداة ضغط استراتيجيّة، ليس لسدّ الفجوة في الأسواق الأوروبيّة فحسب، بل أيضًا لإضعاف النفوذ الاقتصادي الروسي، وتقليص قدرته على استخدام الطاقة كوسيلة ضغط سياسي، إذ اقترنت العقوبات الاقتصاديّة بتفعيل البدائل الأميركيّة للطاقة لتشكيل شبكة ضغط متكاملة ضدّ موسكو.

لم تقتصر انعكاسات التحوّل في مصادر الطاقة الأوروبية على الجوانب الاقتصادية، بل امتدت إلى إحداث تبدلات بنيوية في النظام الجيوسياسي الدولي، خاصة فيما يتعلق بموقع روسيا ودورها في أوروبا. فقد مثّل انتقال أوروبا من الاعتماد الكثيف على الطاقة الروسية إلى الاعتماد المتزايد على الغاز الطبيعي المسال الأميركي، تحولًا استراتيجيًا أعاد رسم معادلات النفوذ التقليدية القائمة منذ الحرب الباردة.

حتى عام 2021، كانت روسيا تسيطر على ما يزيد عن 40% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز، وهو ما منحها ورقة ضغط فعّالة، استُخدمت تاريخيًا لأهداف سياسية، كما حدث في أزمات الغاز مع أوكرانيا في عامي 2006 و2009. لكن مع اندلاع الحرب

[51] **العقوبات الغربيّة تهبط بإيرادات روسيا من الطاقة إلى أدنى مستوى منذ 2020**، موقع العربي الجديد،3/2/ 2023، https://www.alaraby.co.uk/، تاريخ الدخول: 2025/3/29.

[52] **عمالقة الطاقة ينسحبون من روسيا... التخلص من استثمارات عمرها عقود**، موقع العربي الجديد، 2022/3/2، https://www.alaraby.co.uk/، تاريخ الدخول: 2025/3/29.

في أوكرانيا، وتسارع الجهود الأوروبية للابتعاد عن الطاقة الروسية، بدأت موسكو تفقد تدريجيًا قدرتها على استخدام الطاقة كأداة نفوذ جيوسياسي، وهو ما انعكس على تقلّص قدرتها في التأثير على السياسات الأوروبية حيال الصراع الأوكراني.[53]

بالرغم من أن الاستراتيجية الأميركية لتوفير بدائل عن الغاز الروسي مكّنت أوروبا من تقليص التبعية لموسكو، إلا أن هذه السياسة واجهت **جملة من التحديات** التي تهدّد استدامتها على المدى الطويل. ولعلّ أبرز هذه التحديات هو **العبء المالي الناجم عن ارتفاع أسعار الغاز الأميركي** مقارنة بنظيره الروسي المنقول عبر خطوط الأنابيب؛ فالغاز الطبيعي المسال الأميركي، الذي يُشحن عبر الناقلات من الموانئ الأميركية، يُباع في السوق الأوروبية بأسعار تفوق أربعة أضعاف سعره في السوق المحلية الأميركية. وقد أثارت هذه الفجوة في الأسعار انتقادات أوروبية صريحة، تجسدت في تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي عبّر عن امتعاضه من التفاوت الكبير في التكاليف، واعتبر أن الولايات المتحدة، رغم كونها "منتِجًا للغاز منخفض الكلفة"، تبيعه لحلفائها الأوروبيين بأسعار باهظة، في خطوة تتنافى – برأيه – مع مبادئ الشراكة الاستراتيجية وروح التضامن بين الحلفاء.[54]

في الوقت الذي نجح فيه الاتحاد الأوروبي في تقليص وارداته من الغاز الروسي المنقول عبر الأنابيب، ظل الطلب مرتفعًا على الغاز الطبيعي المسال الروسي، ما يعكس استمرار الاعتماد الأوروبي على جزء من الإمدادات الطاقوية القادمة من موسكو. فقد حافظت روسيا، في عام 2024، على موقعها كثاني أكبر مورّد للغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا بعد الولايات المتحدة، وهو ما يسلّط الضوء على محدودية فعالية سياسات "الاستبدال الكامل" للطاقة الروسية.[55] يبرز هذا الواقع الصعوبات التقنية والاقتصادية التي تعيق أوروبا عن تحقيق انفصال تام عن الغاز الروسي، كما يكشف عن التحديات التي تواجه الأهداف الاستراتيجية الأوروبية في مجال أمن الطاقة. ونتيجة لذلك، تظل قدرة واشنطن على استخدام صادراتها الطاقوية كأداة ضغط سياسي تجاه موسكو مقيدة بواقع السوق الأوروبية وتعقيداته.

يثير استمرار اعتماد عدد من الدول الأوروبية على الغاز الروسي، رغم الجهود المبذولة لتنويع مصادر الإمداد، تساؤلات جوهرية بشأن مدى جدوى وفعالية الاستراتيجية الأوروبية الهادفة إلى الاستغناء الكامل عن الطاقة الروسية، لا سيما في ظل الاعتماد المتزايد على الغاز الطبيعي الأميركي المسال. إذ تُظهر المؤشرات أنّ أوروبا، في المدى المنظور، ستظل مضطرة للحفاظ على قدر معين من واردات الغاز الروسي، ما يطرح إشكالية حقيقية تتعلق بقدرتها على تحقيق استقلالية طاقوية كاملة، ويحدّ في المقابل من فعالية الضغوط السياسية والاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة إلى ممارستها عبر توظيف صادراتها من الطاقة كأداة ضمن استراتيجيتها الأوسع لاحتواء النفوذ الروسي.

في هذا السياق، تبرز معوقات بنيوية في البنية التحتية الطاقوية الأوروبية، والتي تعوق الاستفادة الكاملة من البدائل، خصوصًا الغاز الأميركي المسال. فعدد من دول الاتحاد الأوروبي، خاصة تلك التي كانت تاريخيًا تعتمد على الغاز الروسي المنقول عبر خطوط الأنابيب – مثل ألمانيا، والتشيك، وهنغاريا، وسلوفاكيا – تواجه تحديات تقنية ولوجستية في ما يتعلق بقدرتها على استقبال وتخزين

---

[53] **World Energy Outlook 2022,** International Energy Agency (IEA), October 2022.

[54] America Hernandez, **Why cheap US gas costs a fortune in Europe,** Politico, November 15, 2022.

[55] **Strategic Implications of U.S. LNG Exports**, American Security Project, January 2025, https://www.americansecurityproject.org/, accessed: 2 2025./4/

ومعالجة الغاز المسال، نتيجة لغياب المحطات المتخصصة أو محدودية سعتها التشغيلية. وإلى جانب المعوّقات الفنية، تواجه أوروبا أيضًا تحديات بيئية واجتماعية متزايدة تعرقل تطوير البنية التحتية المطلوبة، إذ أثارت خطط إنشاء محطات جديدة لاستقبال الغاز احتجاجات مجتمعية وانتقادات من منظمات بيئية بسبب المخاوف من الانبعاثات الملوثة وتأثيراتها المحتملة على صحة السكان المحليين والبيئة المحيطة. في ضوء ذلك، تحاول دول الاتحاد الأوروبي تحقيق توازن دقيق بين اعتبارات الأمن الطاقوي من جهة، ومتطلبات التحول نحو نظام طاقوي أكثر استدامة بيئيًا من جهة أخرى، وهو ما يفرض ضغوطًا إضافية على صناع القرار في بلورة سياسات طاقوية طويلة الأمد.

ومن هذا المنطلق، لم يكن انتقال أوروبا من الاعتماد على الطاقة الروسية إلى الاعتماد المتزايد على الإمدادات الأميركية مجرد خيار اقتصادي، بل عكس في جوهره توجّهًا استراتيجيًا لاستخدام الطاقة كأداة ضمن مقاربة أشمل لاحتواء النفوذ الروسي. ورغم ما أحدثه هذا التحول من تغييرات ملموسة في الخريطة الجيوسياسية للطاقة، وتراجع نسبي في القدرة الروسية على استخدام الطاقة كورقة ضغط، إلا أن فعالية هذا التحول تظل نسبية ومحدودة، بفعل التحديات الاقتصادية والتقنية والهيكلية التي تواجهها أوروبا، فضلًا عن أن هذه المقاربة لم تنجح في تحقيق الهدف الأقصى منها، والمتمثل في إرغام روسيا على تغيير سلوكها السياسي.

## الخاتمة:

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن الأدوات الاقتصادية الإرغامية تمثّل ركيزة محورية في الاستراتيجية الأميركية تجاه روسيا، لا سيما في مرحلة ما بعد 2014، ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية بفعل الحرب في أوكرانيا. فقد وظّفت الولايات المتحدة هذه الأدوات – وعلى رأسها العقوبات الاقتصادية، والضغط الطاقوي، واستخدام المخزون الاستراتيجي من الطاقة – بهدف التأثير في السلوك الروسي وكبح قدراته الاقتصادية التي تدعم سياساته الخارجية.

وقد أظهرت النتائج أن هذه الأدوات تمتلك فعالية نسبية، خاصة عند استخدامها ضمن إطار دولي منسّق يضم الحلفاء الغربيين، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الفعالية الإجمالية ظلت محدودة في تحقيق تغيير جوهري في سلوك روسيا الاستراتيجي، وذلك بفعل عوامل عدّة، أبرزها قدرة موسكو على إعادة توجيه تجارتها نحو شركاء جدد كالصين والهند، والاعتماد على أدوات التكيّف الاقتصادي والمالي، والاستفادة من احتياطيات نقدية وموارد طبيعية واسعة.

كما سلّطت الدراسة الضوء على أداة "استخدام مخزون الطاقة" بوصفها إحدى أبرز آليات الضغط التي وظّفتها الولايات المتحدة، والتي مكّنتها من تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية، ودعم حلفائها في أوروبا، وتقييد عائدات روسيا من صادرات الطاقة. إلا أن هذه الأداة لم تكن كافية لوحدها لإحداث تحول استراتيجي في موقف روسيا من النزاع، ما يطرح تساؤلات جوهرية حول حدود القوة الاقتصادية في التأثير على قرارات الدول الكبرى.

خلصت الدراسة إلى أن فعالية الأدوات الإرغامية الاقتصادية تبقى مرتبطة بسياقها السياسي والاستراتيجي، وبالقدرة على الحفاظ على التنسيق الدولي، وامتلاك بدائل اقتصادية داخلية وخارجية، كما أنها تتطلب استراتيجية طويلة الأمد تراعي تكيّف الخصم وتغير البيئة الدولية.

ومن هنا، فإن الاعتماد المفرط على القوة الاقتصادية كبديل عن القوة العسكرية قد يحقق أهدافًا تكتيكية، لكنه ليس كافيًا بمفرده لتحقيق أهداف استراتيجية كبرى، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بدول تملك هامشًا واسعًا للمناورة الجيوسياسية.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

أوغلو، أ. د .(2012) .العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدوليّة (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

جمول، ر .(2016) .الاقتصاد السياسي للصين الحديثة .بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

سلطان، أ. (2024، 30 أكتوبر) .تأثيرات متوقعة على سياسة الطاقة الأميركيّة: ماذا لو نجح "ترامب"؟ .المركز المصري للدراسات الاستراتيجيّة.

فكري، م .(2017) .مدخل إلى العلاقات الدوليّة: أزمة العولمة وآفاق العالميّة .القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

محمد، خ .(2022) .العقوبات الدوليّة على روسيا... الفاعلية والتأثير .بغداد: مركز الرافدين للحوار.

مقداد، م .(2023) .هل تسهم العقوبات الأميركيّة على روسيا في التحوّل عن نظام سويفت؟ .بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

هيكل، ع .(1986) .موسوعة المصطلحات الاقتصاديّة والإحصائية .بيروت: دار النهضة العربية.

غومبرت، د.، و بينديك، هـ .(2016) .القدرة على الإرغام ومواجهة الأعداء بدون حرب .كاليفورنيا: مؤسسة راند.

الجزيرة نت. (2023، 23 فبراير). بعد عام من الحرب.. روسيا تحصل بهذا الرقم على لقب الدولة الأكثر تعرضا للعقوبات في العالم.

الجزيرة نت. (2024، 3 ديسمبر). هل بدأت روسيا بدفع فاتورة الحرب؟ https://aja.ws/jgaxrt

الجزيرة نت. (2025، 26 فبراير). كيف نجح الاقتصاد الروسي في الالتفاف على العقوبات الغربيّة؟ https://aja.ws/o2hpoy

المنشاوي، م. (2022، 10 فبراير). هل تستطيع واشنطن تعويض أوروبا عن الغاز الروسي؟ موقع الجزيرة نت . https://aja.me/pbc3ba

جمول، ر. (2023، فبراير). تاريخ العقوبات ضدّ روسيا في الماضي والحاضر .مجلة الحقوق والعلوم السياسيّة – الجامعة اللبنانية، (40)، 16.

العربي الجديد. (2022، 7 ديسمبر). صادرات قياسية من النفط الأميركي إلى أوروبا تحسباً لأي نقص طارئ . https://www.alaraby.co.uk/

العربي الجديد. (2023، 3 فبراير). العقوبات الغربيّة تهبط بإيرادات روسيا من الطاقة إلى أدنى مستوى منذ 2020 . https://www.alaraby.co.uk/

العربي الجديد. (2022، 2 مارس). عمالقة الطاقة ينسحبون من روسيا... التخلص من استثمارات عمرها عقود . https://www.alaraby.co.uk/

انتصار، ع. (2023، 23 ديسمبر). العقوبات الغربيّة تتسبب في انخفاض عائدات موسكو من النفط .اندبندنت عربية . https://www.independentarabia.com/

سكاي نيوز عربية. (2024، 24 فبراير). ماذا فعلت 3 سنوات من الحرب في اقتصاد روسيا؟ https://www.skynewsarabia.com/

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2022، 3 مارس). حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات احتواء روسيا.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات. (2022، 24 يونيو). كيف تؤثر العقوبات التكنولوجية الغربيّة على الاقتصاد الروسي؟ ( https://www.futureuae.com/ar– تاريخ الدخول: 2 فبراير 2025)

زيدان، ر. (2023، 23 فبراير). عام على الحرب في أوكرانيا.. كيف واجه الاقتصاد الروسي عقوبات الغرب؟ الميادين نت . ( https://www.almayadeen.net/ تاريخ الدخول: 22 مارس 2025)

الشرق الأوسط. (2024، 20 ديسمبر). ترمب يهدد أوروبا... زيادة شراء النفط والغاز الأميركي أو مواجهة الرسوم

**ثانياً: المراجع الإنجليزية**

Aron, R. (2017). Peace and War: A Theory of International Relations. New York: Routledge.

Cohen, P., & Smialek, J. (2022, February 28). The West's Plan to Isolate Putin: Undermine the Ruble. The New York Times.

Hernandez, A. (2022, November 15). Why cheap US gas costs a fortune in Europe. Politico.

Houser, T. (2022, March 8). US Policy Options to Reduce Russian Energy Dependence. Rhodium Group.

International Energy Agency (IEA). (2022, October). World Energy Outlook 2022.

International Finance Magazine. (2025, January 13). Sanctions hurt, but Russia's banks keep profiting.

Lane, S., & Frazin, R. (2022, February 27). Global Reliance on Russian Energy a Hurdle to US Pressure Campaign on Putin. The Hill.

Lefebvre, B. (2023, February 23). How American energy helped Europe best Putin. Politico.

Luck, P. (2025, February 24). How Sanctions Have Reshaped Russia's Future. Center for Strategic & International Studies (CSIS).

Nyman, J. (2018). Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy security in the US. Journal of International Relations and Development, p.5.

Ritter, D. (2022, December 1). America Must Disarm Russia's Energy Weapon. The National Interest.

Szyszczak, E. (2025, February 19). Sanctions effectiveness: what lessons three years into the war on Ukraine? Economic Observatory. https://www.economicsobservatory.com/topics/trade-supply-chains

U.S. Department of the Treasury. (2025, January 10). Treasury Intensifies Sanctions Against Russia by Targeting Russia's Oil Production and Exports.

U.S. Department of the Treasury. (2024, June 12). As Russia Completes Transition to a Full War Economy, Treasury Takes Sweeping Aim at Foundational Financial Infrastructure and Access to Third Country Support.

U.S. Energy Information Administration. (2024, March 18). U.S. crude oil exports reached a record in 2023.

U.S. Energy Information Administration. (2024, July 15). U.S. energy facts explained.

Eurostat. (2025, June). EU imports of energy products - latest developments.

American Security Project. (2025, January). Strategic Implications of U.S. LNG Exports. https://www.americansecurityproject.org/

Bloomberg. (2025, January 16). War Ate Up Almost a Quarter of Russia's Liquid Assets in 2024.

Bloomberg. (2025, January 16). Cost to Ship Russian ESPO Oil to China Triples After Sanction

# "Coercive Economic Tools in US Policy toward Russia: a study of Effectiveness and Impact"

**Researcher**:

**Tarek Ali Fakhry**

**Abstract:**

This research presents a concise study of the coercive economic tools employed by the United States within the framework of its foreign policy toward Russia, with a particular focus on their effectiveness and impact—especially in light of major geopolitical transformations. The study also examines the challenges that have hindered the effectiveness of these tools and highlights the technical and strategic reserve capacities possessed by the United States, which have supported the implementation of its coercive strategy against Russia. Furthermore, the research addresses the key factors that contribute to the achievement of the objectives pursued by U.S. economic coercive instruments in confronting Russia.

**Keywords:** Strategy of Coercive Power, Economic Sanctions, Energy Policy, Strategic Use of Energy Reserves.